

دراسات وآراء

في ضوء عِلم اللغة المعاصر - ٥ -

العوامل النحوي

بين مؤيديه ومعارضيه

دوره في التحليل اللغوي

تأليف

الدكتور خليل أحمد عمارة

تقديم

بقلم : الدكتور سلمان العاني
أستاذ علم اللغة واللغة العربية
جامعة انديانا - أمريكا

إن الظاهرة اللغوية معروفة بأبعادها المختلفة المتداخلة. فهي المعلم الأساسي المميز للإنسان عن بقية الكائنات. وهي الوسيلة الأساسية للتفاهم والاتصال بين البشر. بالإضافة إلى ذلك هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته المختلفة بأبعادها المكانية والزمانية.

على مستوى البعد المكاني، يسجل الإنسان خبراته المتنوعة في بقاع الأرض الواسعة، فيقرأ العارف بالعربية أخبار بقاع الأرض المتنوعة من خلال الموقع الذي يعيش فيه. وهذا الأمر يجري على بقية لغات الأرض التي تملك وسائل إعلام مناسبة. إن اتساع رقعة لغة ما، محكوم بعدة عوامل أهمها المستوى الحضاري للناطقين بتلك اللغة: ما هو دورهم في المجتمع البشري؟ أهم مستهلكون أم منتجون: مادياً وفكرياً؟

إن الذي يحدث أحياناً، أن مجتمعاً ما، يأخذ دور القيادة الفكرية والمادية ويؤدي هذا إلى استقطاب مجتمعات أخرى على المستوى المادي والفكري، فتبدأ المجتمعات المستوردة تمر في حالة استلاب حضاري تتفاوت ملامحه وسرعته، ولكن اللغة من أهم العلامات التي نلاحظ فيها أطراف هذا الصراع بين المصنّر والمستورد، بين المعطي والاختذ، بين السلب والمسلوب.

ولعل في العربية خير مثال يوضح ذلك. فقد استقطب الفكر الإسلامي في العصور الوسطى بقاعاً متنوعة من المعمورة، وتبع ذلك، في غالب الأوقات، استقطاب لغوي، ولو إلى فترة معينة. وما قاله أحد العلماء الذين كتبوا بالعربية من أنه يفضل أن يُهجى بالعربية على أن يمدح بالفارسية، يعتبر أفضل مثال لأبعاد ذلك الاستقطاب. والمكتبة العربية التي تمثل صرحاً شامخاً، رغم ما حل بها من نكبات، نتيجة ذلك الاستقطاب الذي أدى إلى أن نكون العربية أداة التعبير العالمية، فساهم الإيراني والتركي والإفريقي والأوربي في فترة ما، بجانب العربي في بناء هذه المكتبة وهذا التراث العربي الإسلامي الغني المخالد.

أما على مستوى البعد الزمني للغة فلا أظن أنه يحتاج إلى تعليق، فاللغة هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته عبر الزمن وبدون اللغة المكتوبة لن تتوفر فرصة معرفة التراث الإنساني العابر في مختلف الثقافات العالمية.

لا شك في أن اللغة معلّم بشري متعدد الجوانب، معقد التراكيب. لقد نالت الدراسات اللغوية اهتماماً واضحاً في مختلف العصور. اختلفت الطرق والأساليب التي تدرس بها للظاهرة اللغوية. لكن الأمر الثابت المحقق أنها متمثلة في مجموعة متداخلة من الأنظمة. فكل لغة بشرية تستعمل في أداء وظيفة الاتصال الشفوي، وأحياناً الكتابي. اللغة - أية لغة كانت - تتكون من مجموعة من الأنظمة أهمها النظام الصوتي، ويتألف من عدد محدود معين من الوحدات الصوتية الوظيفية، تتفاعل هذه الأخيرة بطرق منظمة وتكوّن نظاماً صوتياً دقيقاً. وهذا النظام الصوتي يقوم بتوليد وصياغة المفردات، والمفردات بدورها تتفاعل من خلال نظام نحوي في أداء المعاني المتنوعة التي يحتاج إليها الإنسان في التعبير عن أهدافه وخواطره المتنوعة المختلفة.

هذه الأنظمة قد يفرّعها بعض الباحثين إلى عدد كبير أو محدود من الفروع وهذا في ذاته أمر غير جوهري، إن الأمر الجوهري هو تطور أساليب دراسة هذه الأنظمة على مر العصور. ففي كل حقبة زمنية، هناك معارف جديدة يكتسبها الإنسان ويضيفها إلى خبراته السابقة ويسعى في ضوئها إلى

مراجعة الماضي وفهمه وإعادة النظر فيه، وكذلك يسعى إلى المستقبل ويستعد لاستثماره. درست العربية في فترات متنوعة وكانت ثمرة هذه الجهود المتنوعة، ما نملكه اليوم من مكتبة تراثية تعدّ من أضخم المكتبات اللغوية المتخصصة في العالم. الخلاصة أن قولة عترة: وهل غادر الشعراء من متردّم لا وجود لها في ميدان الدراسات اللغوية.

فعلى سبيل المثال فقط، تأخذ النظام الصوتي الذي كان يمرّ به الباحثون مروراً غير عميق - ما عدا حقل دراسة القراءات القرآنية - أصبح الآن ملتقى علوم الطب والفيزياء والحاسب الإلكتروني واللغة. كلّ هذه العلوم ساهمت وتساهم بنصيب واضح في وضع علم الأصوات في موضعه الحالي، الذي لا يقارن بأي فترة سابقة.

تعتبر دراسة الهندسة الصوتية من أكثر الميادين تقدماً في حقل الدراسات اللغوية فقد صاحب التقدم العلمي الهائل لوسائل الاتصال الإلكترونية تطور سريع للوسائل التي تنقل الأصوات الكلامية عبر القارات عن طريق الأقمار الصناعية والاتصال بالكواكب السماوية، كما حصل قبل عدة سنوات عندما هبطت سفينة الفضاء على سطح القمر فالاتصال الصوتي الكلامي بين رواد سفينة الفضاء ومراكز الإرسال على الأرض قد تم نتيجة لتقديم الهندسة الصوتية الإلكترونية، وهذا الاتصال عادة يعتمد على حساب الذبذبات الصوتية ودرجة قياسها وكذلك على الزمن الذي يستغرقه إرسال الأصوات من مكان إلى آخر.

يتكون الكلام المنطوق في اللغة العربية من عنصرين مهمين أساسيين

هما:

١ - الوحدات الصوتية الوظيفية وهي تسعة وعشرون صوتاً صامتاً والحركات القصيرة الثلاث - الفتحة، الضمة والكسرة - وما يقابلها من حروف المد الثلاثة. وعلى هذا يكون عدد الوحدات الصوتية الوظيفية للغة العربية خمسة وثلاثين وحدة فقط.

٢- النمط التنغيمي ويتكون هذا المستوى الصوتي من النبر وشدة درجة الصوت وطوله.

وهذان المستويان يتفاعلان معاً تفاعلاً دقيقاً لتأدية الوظيفة اللغوية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة كما يحصل في هذه الحال بين أعضاء لغة الضاد.

يحاول عالم الأصوات فهم هذا النظام الصوتي وتحقيق عناصره بالطرق المتوفرة لديه في فعل علم الأصوات. وعلم الأصوات (الأكوستيكي (الفيزيائي) يعتبر اليوم من أهم فروع التخصص في دراسة الأصوات ويركز على تحليل الموجات الصوتية ومعرفة ماهية خصائصها، حيث يدرس عالم الأصوات الكلام المنطوق بعد خروجه من الفم وتحويله إلى موجات صوتية فيزيائية. وتعتمد الدراسة الصوتية الأكوستيكية أساساً على استخدام الأجهزة الإلكترونية، ومن أكثر هذه الأجهزة المخبرية شيوعاً لتحليل الأحداث المكونة للكلام المنطوق في السلسلة الكلامية هو جهاز «ترجمة الطيف» ويسمى بالإنجليزية «الاسبكتروجراف Spectrograph». ووظيفة هذا الجهاز هي تحويل الموجات الصوتية اللغوية إلى صور طيفية مرئية، ويظهر الكلام في هذه الصور - على هيئة تسجيلات بصرية مرئية ثابتة - إذا ترسم الصور الطيفية المرئية للكلام على أوراق خاصة حيث يظهر الكلام على شكل تخطيطات، وتكون هذه انعكاسات للجزئيات المكونة للغة الكلام المنطوق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز أنماط النبر والتنغيم وشدة الصوت أيضاً. ولكل من هذه الجوانب الثلاثة قناة خاصة مزودة بها جهاز الاسبكتروجراف أنف الذكر. فالتنغيم ينعكس على شكل خطوط أفقية متموجة الارتفاع والانخفاض. وجوهر علم الأصوات الأكوستيكي يتمثل إذاً بترجمة الأصوات اللغوية إلى صور طيفية مرئية.

من هذا المفهوم الجديد للدراسة الصوتية انطلق موضوع دراسة علم الأصوات وأصبح ينظر إليه بأنه دراسة علمية موضوعية بدأت تظهر وتستقبل وتدرس على مستوى العلوم الطبيعية الأخرى. ومن هنا نلاحظ اهتمام

المؤسسات المعنية بهندسة الأصوات في استخدام وسائل أكثر فاعلية في نقل الأصوات بأمانة ودقة واتقان من مكان إلى آخر. لقد اهتمت مثلاً أوسع شركة للهاتف في العالم - شركة بيل Bell للتلفونات - بهذا النوع من الدراسات حيث إنها تمتلك الآن أكبر المعامل العلمية المخبرية للدراسة الصوتية، والسبب في ذلك واضح لأن هذه الشركة من واجبها أن تعرف طبيعة الصوت بكل دقة واتقان لأن نقل الصوت عبر الاتصال الإلكتروني للهاتف مبني أصلاً على أسس معرفة المدى الصوتي الأعلى والأدنى للأصوات البشرية، بالإضافة إلى معرفة مميزات وخصائص كل صوت من الأصوات البشرية. فإن إرسال الصوت عبر آلة الهاتف وعودته، له حدود وموازين وقوانين إن اختلفت اختل الاتصال الهاتفي.

كذلك من المجالات التي استخدمت الدراسة الصوتية الأكوستيكية هو مجال القضاء، فكثيراً ما تستخدم آلة الأحيكتروجراف لاكتشاف هوية المتهم، خاصة ما يحدث عن طريق المعالجات الهاتفية التي يعتمد إليها بعض الأفراد. ونستطيع اكتشاف الشخص المتهم وذلك بتسجيل أصوات بعض الأشخاص المشتبه بهم وبعد ذلك أخذ نماذج من أصواتهم وتحليل تلك الأصوات ومقارنتها بصوت الشخص المتهم. فعالم الأصوات يستطيع عن طريق تحليل الأطياف الصوتية الوقوف على شخصية المتهم حيث إنه لا يستطيع الإنسان فهمه يحاول إخفاء خصائص صوته إذ لا بد أن تظهر المميزات الصوتية الشخصية بواسطة تحليل الأصوات المقوية لذلك للشخص ويعتبر تحليل الأصوات بهذه الطريقة أدق من بصمة الإبهام المعروفة.

وخلال السنوات الست الأخيرة، أو بالأحرى منذ بداية عام ١٩٨١، ارتبطت الدراسات الصوتية الأكوستيكية ارتباطاً مباشراً بالحاسب الإلكتروني ونعتبر هذه الخطوة طفرة علمية كبرى لها مردودات علمية لم نتضح معظم جوانبها الإيجابية، ولعل من نتائجها الإيجابية العملية استخدامها لتعليم اللغات الأجنبية مثلاً، حيث يستطيع الإنسان الآن أن يحصل على آلة كمبيوتر في خزانتها ثلاث أو أربع لغات أو أكثر ومزودة، طبعاً بمفتاح لكل لغة يظهر

على شاشتها الصغيرة المترجم للغة المطلوبة مصحوبة بالصوت. إن توفر آلة بهذا المستوى من الدقة أساسية التقدم الإلكتروني واستخدام نتائج الدراسات الصوتية الأكوستيكية في هذا المجال، وإن استعمال نتائج هذا النوع من الدراسات التي ارتبطت بالحاسب الإلكتروني تقريباً لا حد لها.

إن المكتبة اللغوية العربية الحديثة، ما زالت غضة حديثة العهد بكثير من التطورات اللغوية المعاصرة. والوقت قد حان للجهود العلمية الجادة التي تحاول سد ثغرة مهمة في حياتنا اللغوية بخاصة والثقافية بعامة والتي ستكون لبنة وركيزة في مستقبلنا الثقافي.

فقد استطاع الدكتور عمارة في كتابه السابق «في نحو اللغة ونراكيها» أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة، فيترك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراجه. فقد كانت التفاتة الدكتور إلى ما يسميه عناصر التحويل، الترتيب والزيادة والحذف والتنغيم والحركة الإعرابية، تحويلاً للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف عما كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية، ولعل من أهم ما يسمو بما يراه المؤلف في مناهج البحث عن المعنى اهتمامه بالحركة الإعرابية، فالحركة عنده ركن من التركيب اللغوي لا يقل عن أي مبنى من مبانيه، ولكنه بحث فيه تخرج جديد للحركة الإعرابية وتبرير وجودها في كل تركيب، فالجملية تنقل من بنية أولية محايدة إلى بنية عميقة بأن يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وبذا يعطى المؤلف القيمة الحقيقية لنظام ترتيب الكلمات في الجملة بحثاً عن المعنى، وكذلك الزيادة، وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، وكل زيادة تقتضي حركة إعرابية تؤخذ من الباب الذي تنتمي الكلمة له مثلاً صرفياً له، ويبقى الحكم باسم الجملة كما كان في صدر أصلها وفي بنية سطحية ولكنها محولة، وبالحذف استطاع المؤلف أن يبين الغرض البلاغي الذي امتازت به العربية على كثير من اللغات.

وإن محلولة تطبيق هذا المنهج وهذه الرؤية في التحليل اللغوي في النصوص الأدبية الرفيعة الأسلوب يمكن للباحثين من تذوق تراكيب العربية، ومن وضع بنود نظرية نقدية لا يتعد كثيرا عن جوهر التراث، بل تضع التراث في ثوب جميل ولئيم، تسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني وابن جني والفراء ومن قبلهم الخليل وسيبويه. ومع قلة المؤلفات التي سطرت في التراكيب اللغوية في اللغة العربية، فإنني أرى أن كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» يمثل نقطة هامة في التحليل اللغوي ومنهجاً رائداً في ربط المعنى بالمعنى، وبحثاً طريفاً في إبراز القيمة الدلالية للظواهر التي يجيء عليها التركيب بعامة والحركة الإعرابية بخاصة، فهو منهج لا يشكر للتراث، بل يخدم الصالح منه ويبرزه أمام القائلين بعدم صلاحيته في عصر أخذت النظريات اللغوية الحديثة بعقول الباحثين بريقها فانصرفت بهم عنه، ولعلني لا أبالغ إن قلت إن هذه الرؤية وهذا المنهج يقف سامقاً أمام النظريات المعاصرة، بل ويقوم على استيعاب عميق لها لخدمة العربية وتراثها.

بعد أن صدر كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» للدكتور غميرة كنت أنتظر أن أرى من مؤلفه تطبيقاً على أبواب المعنى في النحو العربي، فجاءت تلبية هذا التطلع في صنو هذا الكتاب، في الكتاب الذي نكتب هذه السطور تقدماً له سلسلة «في التحليل اللغوي»، جاءت تلبية تطبيقية تحليلية تبين أن يتطور المنهج يمكن أن تأتي بشماريعة ناصجة. فطبقتها المؤلف على أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي وأسلوب الاستفهام، وهي أكثر الأساليب شيوعاً في الاستعمال اللغوي قديمه وحديثه، فتناول الكتاب أهم الأخطاء التي يأتي فيها كل من هذه الأساليب وحللها تحليلًا يجعلها تتدفق حيوية وحياة، مبيناً قيمة الكلمة في التركيب، وموضحاً المعنى فيه، وبدأ فإن هذه نواة لإعادة تصنيف أبواب النحو العربي التحقيق المعنى، والمعنى - كما هو معلوم - غاية العناية بين المتكلم والسماع، فيحقق بها المؤلف ما كان يصير إليه كثير من الباحثين، تأتيه الإعادة ويساق له التصنيف خطوة خطوة في سلامة رائدة.

ونعل من أبرز ما يميز هذا المنهج الوصفي أن صاحبه قد أدرك أبعاده

فساقه عبارة قوية بعيدة عن وعويدة القلماء وعن سقطات المحدثين، مستوعباً للقديم والحديث استيعاباً يشير إليه توظيف الحديث لخدمة المقديم، وإن تطبيق ذلك على عدد كبير جداً من آيات كتاب الله المبين، وهو أرفع أسلوب بياني عرفته البشرية، وتطويع هذا المنهج لوصف كلمات كل آية وارتباطها بموقعها في التركيب ومعناه، لهو أكبر دليل على صحة المنهج وسلامته، وهو منهج لو أتبع التعامل لأهل الكوفة بمنهجهم الذي نهجوا في القرن الثاني للهجرة ولو أصبح التعامل به، ربما وصل إلى شيء من مثل هذا للتصنيف.

ولي أمل كبير أن نرى تحليلاً لبقية أبواب النحو العربي يجمع فيها المؤلف شتات أبواب المعنى في مكان واحد، فلا تختل الحركة الإعرابية، ولا تضعف قيمتها الدلالية، ولا تذهب الكلمات خدماً للقاعدة منصرفاً عن المعنى، فيجمع فيه ما يفيد الشرط، والنداء، والدعاء، والرجاء، والامتناء، كل باب وما فيه من مبان، ثم يحللها تحليلاً وصفيّاً، معتمداً على المعنى وطرائق تحليلية وسبل الوصول إليه، مراوفاً بين الوصف والمعيار، وبين القاعدة وما جاء في لغة القوم الذين وضعت القاعدة لتعين من شاء أن يحذو حذوهم على ذلك.

فتعتبر الدراسة الجادة التي أنجزها الأخ الدكتور خليل عمايرة - في رأبي - من النوع الذي نحتاج إليه، فهي تضع القارئ أمام تصورات عميقة لدراسة اللغة تستند في جذورها إلى تراث راسخ وتستقصي الجديد من مصادره الأساسية. وفي الحقيقة أنها أكثر من نقل لنظرية قديمة أو حديثة، إنها تفاعل مع كليهما ومحاولة جادة للإضافة، وهذا الأمر واضح من خلال هذا الكتاب والكتاب السابق له وفي نحو اللغة وتراكيبها، وإننا بحاجة ماسة لدراسة تحليلية متفحصة عميقة تنير الدرب للباحث المتخصص والطالب الجاد والقارئ المطلع في هذه المرحلة من حياتنا الثقافية، نحن بحاجة إلى اجتهادات علمية في مختلف الميادين وغير محصورة في رأي واحد قديم أو حديث، وكما هو معروف، من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر.

فالمؤلف قد خبر هذا التراث خيرة واضحة من خلال المراجع العديدة
التي يستشيرها موافقاً أو محاوراً أو معدلاً أو رافضاً، وكذلك فإنه قد استوعب
الحديث بشكل جلي، مع أنه في تراكم مستمر سريع، مدرسة تلد مدرسة
وباحث ينجب باحثين مساندين أو معارضين.

أكرر إعجابي وتقديري بجهود الأستاذ خليل عمايرة، وأمل أن يستمر
هذا العطاء، وأن يفيد منه الباحثون الآخرون.

واقة الموقف

الدكتور سلمان العاني
أستاذ علم اللغة واللغة العربية
جامعة أنديانا
أمريكا

مقدمة

لقد أرسى الحليل بن أحمد والعيورون من علماء العربية القدماء - رحمهم الله ورصي عنهم وأرضاهم - دعائم الدرس اللغوي في أصواته وصرفه ونحوه ودلالته ومعجمه، لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة (العربية) وتعلّمها حرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها سديمة حالية من اللحن، وليحذو من ليس بعربي حذو العرب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويعبر كما يعرفون.

ولكن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الصالحين، والمبتهج الذي ساروا عليه، أصبح - في ما بعد - حرفة احترفاً من كان يريد لهذه اللغة ما أراحه لها النهر الصالح من العلماء القدماء، ومن لم يكن كذلك، قد حلت فيها زيادات فيها العث ومنها السمين.

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تتابع إلى الأربعينات من هذا القرن، تقع في إطار واحد تقريباً، هو إطار العاص، تأييداً له أو ثوة عليه.

وكان من هذه المحاولات لراء معدودة في ظواهر لغوية مجدودة، كما جاء عن محمد سيويه فيصوت (محمد بن المصمير) واحد قسم آخر منها صفة المتهج المتكامل في البقاء ولم يمهده قدره يصحح متهجه في الساء مكاملأ كما كانه في القعد، ويهتل هذا بوصوح ابن مصاء الفرضي (أو العاص أحمد بن عبد الرحمن، أحد علماء مذهب الصاهري في القرن السادس الهجري) وقسم آخر من لعنة صرف همه محاربة الحركة

الإغرابية فوجهوا جهودهم إلى ماصرة العامية لتعلو على الفصحى، يدثرون دعوتهم نارة بالرعة في التيسير السحوي، وأخرى بالتيسير في الإملاء والحظ، وثالثة بالإيهام بدفع الأمة (المتحلفة) إلى مدارج الأحد بالحصارة وأساسها بالتحلي عن كتابه العرب بالحروف العربية والانصراف إلى الحروف اللاتينية

وما إن صدر كتاب ابن مصاء الفرطبي - الرد على النحاة - في طبعته الأولى، وتحقق لدكتور شوقي صيف، حتى أحدث الرعة في التأليف في التحدث السحوي سؤالي، تعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب، إلى أن انصرفوا عنه إلى الأحد بالمصاحح اللغوية الحديثة التي قامت في أوروبا وأمريكا وبلغت شأواً بعيداً

كان من أمر المحاولات التي قامت لتيسير العربية محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، والمحاولات التي وجهت إليها وزارة المعارف من مصر بدعوى تيسير النحو، وما أثاره هذه المحاولات من ردود يُعَدُّ من أبرزها المصيح الذي رسمه عبد المتعال الصعبي في حلقات متتالية جمعها أخيراً في كتاب أسماء النحو الجديد، وجمع فيه بالإضافة إلى محاولات وزارة المعارف محاولة الأستاذ أمين الحولي - وقد نشرت في كتابه مصاحح تحديد - ومحاولة محمد عرفة، ومحاولات آخر

وربما كانت محاولة إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) لا تقل قيمة عن غيرها من المحاولات الأخرى، وإن كانت صلتها بما جاء في إحياء النحو كبيرة، أو لنقل الصلة بين المحاولتين تكاد تبدو واضحة في أثرها الرئيسة، وإن كانت صلة الدكتور أنيس بالمصاحح اللغوية الحديثة، ومحاولة الإفادة منها في الأصوات واللهجات أجود وأقوى.

ولعل أنصح محاولة - بل المحاولة التي تمثل حجر الأساس في بناء المجددين في بلاد الشام وفي مصر - هي تلك التي سطرها شيخ اللغويين المعاصرين الدكتور تمام حسا في كتابه (اللغة العربية مساهمة ومعناها)، فترك هذه المحاولة - لما فيها من عمق، لصدقة بالتراث العربي القديم وقوة

الاطلاع على المناهج المعاصرة في مقامها عند الغربيين - أثر بارزاً في مؤلفات زملائه من أساتذة الجامعات فضلاً عن الطلاب في قاعة الدرس .

وقد كان أمراً طيباً أن يقف في وجه المحدثين عند من أنصار القديم الذين يحرصون أشد الحرص على التمسك بالمصالح القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق منها بالركب، وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الإعرابية، فقد قصوا رماً ليس باليسير ولا بالقصير يشقون أنفسهم بهذه الطريقة أو تلك، فإن تحلوا عنها فإن ذلك يدفع حيالهم إلى أن يسح لهم حكاية تختلف ألوان حيوطها وتعدد مصمومها واحد .

(ان في ما يأتي من روائع الحواشيات!!! ما يقطع علينا أسطى الرق!) يحاول كل منهم الاعتماد على مقالة منشورة في صحيفة يومية، أو في مجلة أو حتى على ما يشيع على ألسنة الناس ليتهموا من يكتب في علم اللغة بأنه جاهل، أو سحيف، أو معرض، أو ريبية منشورة، أو حتى خارج على الدين مارق!!!

وتندو في أيامنا هذه فئة أخرى تقف على الطرف الآخر فتزى في أتاح أعلام العرب ما لا يأنى الباطل . فيقصون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأعداد، ويقدمون ما قال به سوسير وسابير وبنوميلد ونشومسكي وغيرهم تناصر هذه الفئة فئة رعاء - وبحمد الله إنها قليلة - رعاء هوجاء كانت قد اطلعت على شيء سير مما جاء عند العرب القدماء، وعلى سير السير مما جاء في مصنفات الغربيين، فأحدث نهاحم كل جديد وتحد من نفسها عدواً أرعن لا يرد عن القاء النهم مداً ولا بصددهم عن تلصق النهم إيمان، وذلك كله لأن ما سجود الله به على غيرهم لم يكن قد هداهم له .

وها نحن نحاول هنا أن نقدم تحديلاً لعدد من أساليب العرب، نجمع فيه بين المعنى والمعنى، فلا نعمل الحركة الإعرابية ولا نسل سربرها، ونك نحاول أن نقدم لها تبريراً يعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكره العامل، وإن كنا نعلمها، فقد أوردنا بطريقة العامل عند القدماء مستنداً من

مصنفات أعلامهم وأساطيرهم، ثم أعقناه بآراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل.

لقد كان منهجنا في هذه المحاولة استكمالاً لما جاء في كتابنا في نحو اللغة وتراكيبها، وتطبيقاً للأسس الرئيسية فيه وتعديلاً لما وجدناه بحاجة إلى تعديل استناداً إلى الحد الذي نراه واقعاً للغة العربية من المنهج الوصفي الذي قدمنا له بإيجاز في صدر هذا البحث.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن أهم المراجع التي استقينا منها مادة هذا البحث، كانت كتب نحاة العربية القدماء وأهم ما حدثت به أقلام علماء اللغة في الغرب، وما توصلنا إليه من مناقشة هؤلاء العلماء في العرب والشرق بالاتصال الشخصي.

وأود هنا أن أكتب كلمة مودة مائة من القلب إلى سعة نايبة من طلابي، صلتهم بالترابط تمثل جليوراً عميقة بعيدة المعور، يدرسون ويفضون ويمحصون، وأخذهم من الحديث يشير إلي إصراك بعيد الأبعاد لما يأخذون وما يدعون، فأكتب إليهم كلمة مودة صارعاً إلى الله أن يجمع بهم، فيقوموا موقف العطاء، إنهم أقلام واعدة حقاً، إلى من هم في مقام أسائي، إلى عاطف فصل محمد خليل، وحسين قرق، ومصطفى مغدود، وملاي فتحي سليم، والباحثات الحداث سربى محمد فائق، وقريال حسين ومسعود محمد سالم.

اللهم إنا سألناك لعدد في القول ونعمل

أبو معاد

أريد - الاثنين ١٢ / ربيع الأول ١٤٠٦ هـ

٢٥ / تشرين الثاني ١٩٨٥

دليل الرموز الواردة في هذا البحث

| | | |
|----|---|--|
| ← | = | تؤدي، أو تتحول إلى. |
| ∅ | = | رمز المجموعة الخالية. |
| = | = | كلمة محذوفة من الجملة التوليدية، حذف توليدي أو تحويلي. |
| | = | Zero Morpheme |
| ✓ | = | عنصر توكيد. |
| و | = | عنصر نفي. |
| ض | = | ضمير. |
| م | = | مبتدأ. |
| خ | = | خبر. |
| ف | = | فعل. |
| فا | = | فاعل. |
| فا | = | فاعل متقدم لغرض التوكيد. |
| ✓ | | |
| مف | = | مفعول به. |
| مف | = | مفعول به مقدم لغرض التوكيد. |
| ✓ | | |

⊂ = تتضمن

الحملة البوابة = الحملة التوليدية = الحملة الأصل = الحملة المنتجة

ص . صميم عائد للتوكيد



⌈ = رأس السهم يشير إلى الكلمة التي ترتبط بها الكلمة التي صدر منها السهم

الزور = العمل في الجملة الفعلية، والمنتدا في الجملة الاسمية

الحملة التحويلية = الحملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل

= المعنى العميق

= المعنى المقصود أو الدلالي

. A B C = مجموعات

⌋ = تجرئة

R = رمز العلاقة

⌞ = الإطار الكلي للحملة = الاستعراق الكامل

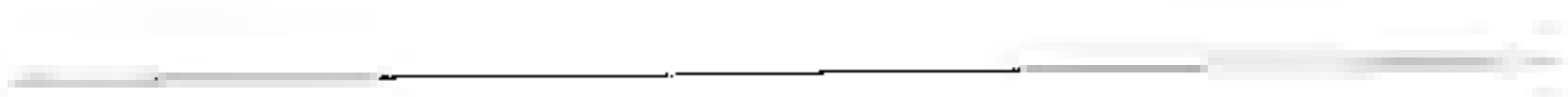
⌟ = الإطار الحرئي

⌋ = رمز الفرصات على الشمال يؤدي لنتيجة على اليمين

≠ = لا ساوي

U = التلارم أو الانحد

الكتاب الأول
منهج وصفي
التمثيل اللغوي



استجليل بن أحمد وعليل النحو

«وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال: «إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي، أنه علة لما علقته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للملة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علقته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بهاء. يقول الزجاجي: «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمه الله عليه».

الايضاح في علل النحو ص ٦٥ - ٦٦.

ونقول: وهذا كلام عالم من علماء العربية القدماء، عسى أن يتدبره علماء العربية المحدثون، فيجدوا فيه معنى من معاني تواضع أحد أساطين العلم من السلف الصالح، جملنا الله على دريهم.



نِسْبَةُ الرَّمْزِ إِلَى الرَّمْزِ

اللغة نظام من الرموز الصوتية الأعشائية التي يتم بواسطتها التعرف بين أفراد المجتمع^(١) وتخصص هذه الأصوات للوصف من حيث المتحارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات البطمية^(٢) وهذه الصفات تميز لغة عن أخرى^(٣) وتكون هذه الأصوات في شأنها الأولى اعشائية في ارتباطها بغيرها لتكوين اللبنة الرئيسة في اللغة (المتى الصرقي) أو المورفيم، فالصوت المفرد لا دلالة له في نفسه في معرف عن الأصوات الأخر التي يحد معها لتكوين الكلمة، فالصوت «راء» في الكلمة «ركض» لا قيمة له ما لم يحد مع بقية الأصوات في الكلمة، وهو فيها ذو قيمة دلالية رئيسة، إذ بغيره لا تحمل الكلمة مدلولاً عرفياً اجتماعياً يشير إلى ما تشير إليه الكلمة «ركض» وتكون تحاد هذه الأصوات وبوليها في تشكيل صوتي [Phonological system]، عتباط بذلك فلو كان المتكلم الأول قد جعل من صوت الصاد في الكلمة «صرب»^(٤) في آخرها بدلاً من أولها، أو لو جعل صوتاً آخر غير صوت الراء في صوت الصاد، أو جعل بدلاً آخر لصوت الراء، وأطلقها للإشارة إلى معنى حدث لصحة ما كان في ذلك صير أو فسد ونكنا سعملة حتى تم سعملة المستعمل الأول سابقاً وبعد هذا الاتحاد الاعشائي يرتبط هذا

(١) Block and Tager out in Linguistic analysis

(٢) Block and Tager out in Linguistic analysis

(٣) Block and Tager out in Linguistic analysis

المبنى بمعناه الذي يشير إليه ارتباطاً عرفياً اجتماعياً قابلاً للانتقال في معناه، فيشير إلى معنى أصل (معجمي) وآخر مجازي أو سبقي، غير قابل للخروج على النمط الصرفي الذي استقر بفعل الاستعمال. وتحدد لصيغة موارد معينة، يحكم على من يخالفها إما بالخروج على عرف الأمة في لغتها، أو بالخطأ الذي يحتاج إلى تصويب، وإن كان هذا كثير الورد في الاستعمال.

يتكون معجم اللغة عادة من مجموع الألفاظ فيها، ومما تشير إليه من دلالات أحدث حدودها من الواقع الاجتماعي العرفي لهذه الألفاظ وصيغها واشتقاقها وتصريفها وتتكون اللغة عادة من المعاني التي نصل إليها من اتحاد هذه الألفاظ في استعمالات حقيقية أو مجازية ويكون هذا الاتحاد في إطار يقصد به نقل معنى بحسن السكوت عليه، ويخضع لمجموعة كبيرة من القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، التي تعمل في آن واحد وهي إطار واحد، للوصول إلى المعنى المقصود، الذي يسمى «المعنى الوظيفي»، وأصغر إطار له هو الذي يسمى «الجملة» وقد شملت دراسة الجملة، للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، الحاة والمناطق والفلسفة وأصحاب الكلام قديماً وحديثاً فمنهم من نهج منهجاً معيارياً اعتمد فيه على استقراء عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها ثم أخذوا بوضع القواعد والقوانين لهذه اللغة كما جاءت في ما درسوه من الشواهد، ومنهم من حاول الوصول إلى ما في أعماق نفس المتكلم وتفسير النصوص استناداً إلى ذلك، في حين ذهب قوم إلى الأخذ بظاهر النصوص للوصول إلى المعنى القريب فيها ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها ورصد المتماثل منها، لوضع قاعدة نحوية تنطق عليه وعلى ما جاء مقيساً عليه، ولكنهم اختلفوا عنهم في كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها، فقد انصرف الفريق الأول إلى دراسة المتماثل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطق عليها جميعها، أو على قسم كبير منها، وما جاءهم محالاً لتلك القواعد عدوه خارجاً على القاعدة، شاداً، فأحدوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووصحوا له قاعده، ويعللون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون

عليها ما كان في اللغة مثلها. فقادهم فلك إلى ضرورة إيجاد مبرر لكل كيفية تكون عليها الكلمة فكانت نظرية الجمل، وكان القول بالأدوات الموجبة وغير المختصة، وعمل كل ملحد وكنه القول بالتأويل في ما يعجز العامل عن إعطاء المبرر المقصود، فقالوا: مفعول لفعل محذوف وجوباً أو جوازاً، وقالوا: منصوب بأنه مضموع بعد.

وقالوا: فاعل لفعل محذوف إذا كان بعد أداة الشرط مرفوعة وإذا السماع انشقت^(١)، ومفعوله به محذوف يفسره المذكيو بعده إن كان الاسم بعد أداة الشرط منصوباً مثل: إن زيداً لم يمت فأكبره.

أما الفريق الثاني، فقد أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي، ويستلزم قاعلة مرتبة تعتمد على الشواهد التي تمثل الحالة فارتضوا أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر كما يتقدم المفعول به وتأخره وأن يلي الأداة مرة اسم ومرة فعل، من غير إصراف في اللجوء إلى التماس والتعليل أو التأويل، وربما كان ذي سوسير من أوائل الباحثين المتحدثين الذين وجهوا البحث نحو محاولة حذف الظواهر اللغوية في زمان معين ومكان معين، ذلك بعد أن كان ماثيسوس قد وجه اهتمام الباحثين له بكونه لم يفتح فيه ما يمكن أن يتعد توجهه نظر أو نظرية تعتمد في التحليل اللغوي، فأراد سوسير أن يدرس ظاهرة لغوية معينة في بيئة معينة ومكانية محددة، إنه لا يصراف عن أي من مخطئي الجديد هاتين يبعد الباحث عن المفسري النتائج لأنها تقوم على أنيس ليست قوية، ولو حصل اختلاط بين عنصري المقتائل، فإنه ذلك يعني دراسة ظاهرة معينة في متشعبة وليست ظاهرة واحدة عفية، ولو حصل رجحان رمزي لأحد دليلي إلى دراسة ظاهرة معينة بصرف النظر عما يحوي عليها من تطويع.

ولما كنا ندرس الظواهر اللغوية في اللغة العربية، الظواهر التي وصلت إلينا عن العرب القدماء، محتضنة زماناً ومكاناً فقد وصلت الشواهد اللغوية عن العرب من قبس واسد ونعم وهذيل وبعض كتبة يمين، الطائيس، ومن

(١) الإشفاق ١

مجهولين لا يعرف إلى أي القبائل ينتمون، ووصلتنا الشواهد المختلفة من
الحاشية وحيدر الإسلام والعصر الأنوري وبعض من عاشوا في عصر بني
العباس، لما كانت الشواهد التي ندرسها مختلفة كما ذكرنا، فلهذا ليس من
المهام اليسيرة أن يقوم باحث بتقنياتها زماناً أو مكاناً، وعليه أن يتجه للراستها
كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير اسراف
في تعليل أو تأويل أو قياس.

لذا فإننا نوجه هذه الدراسة لدراسة اللغة العربية - أو لدوائرها -
يمكن أن يكون مهجاً لدراسة بقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن
العمل والتعليل والتأويل. فبمجرد في المنهج الوصفي على السطر إلى
المكونات الرئيسة في الجملة. على أنها مبادئ صرفية تجسد أبواباً نحوية رئيسة
في ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة فإنها تمثل أبواباً نحوية
فروعاً جاءت لإضافة معنى معين على الجملة. وإن لكل من المكونات الرئيسة
موقعا أصلاً في الجملة يمكن أن يتحول عنه لمعنى في ذهن المتكلم وقد
يكون الوصول إلى العرض الذي يريده المتكلم عن طريق أحد العناصر
الرئيسة في الجملة، أو التغيير في تبنيها، أو عن طريق الحركة الإعرابية^(١)

ويقتضي المنهج الوصفي - في ما نراه - أن يطر إلى الحركة الإعرابية
المذكورة على أواخر الكلام في الجملة، فنضعها وبين فروعها في المعنى
والمبنى أما ما لا يذكر منها في موقع معين لسبب معين فلا حاجة بالبحث
ولا بالناحث ولا بالمتكلم ولا بالسامع له. نقول مثلاً أكرم المعلم التلميذ.
فلا نستطيع معرفة من قام بالحدث، ولا من وقع له الحدث، إلا بوضع الحركة
الإعرابية، إذ بوضعها يمكن أن يقدم المتكلم الماعل على المفعول أو يؤخره
دون ليس في المعنى، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا
يستقيم المعنى

ونقول : علي مجتهد

محمد رسول

(١) فصلنا ذلك في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وبركيها»

ثم ندخل عليها أحد النواحي فتصبح

كان علي مجتهداً

إن مجتهداً رسول

ولا يكون للحركة الإعرابية دور في المعنى، ولكنها ذات دور رئيس في مبنى الجملة، عندئذ تكون حركة اقتضاء لكأن، على الحر في الجملة الأولى، وحركة التفضاء على المبتدأ في الثانية. نحو: أنا يتغير واقعها مسنداً أو مسنداً إليه. و (علي) هو المسند إليه و (مجتهداً) هو المتصلة في الجملة الأولى و (محمداً) هو المسند إليه و (رسول) هو المسند في الجملة الثانية. وما تغير أسماء هذه الألفاظ عن الجمل داتها إلى اسم كان وجوها، واسم إن وجوها، إلا انصراف إلى المبنى على حساب المعنى. وإلى المعيار من غير اهتمام بالوصف. إذ إن الجملة أصلاً للأخبار، فدخلت عليها (كان) في الأولى لتبطل الخبر إلى الزمن الماضي، الذي يفهم منها صمماً بعبء في الحال. أما في الثانية فقد نقلت الجملة إلى درجة من درجات التوكيد. ونقول:

هذا مجتهد

كان هذا مجتهداً

إن هذا مجتهد

فلا تظهر حركة إعرابية على (هذا)، ولكننا نعلم إلى تقديرها خضوعاً للقوانين المعيارية التي تبصر على إن المبتدأ يكون مرفوعاً وعلامة الرفع الصمة في المعرف، ولما لم تظهر عليه هذه العلامة ظهرت تحديقاً للقاعدة وهكذا في الكلمة داتها بعد (إن) وجب أن تنصب، وعلامة النصب في المعرف هي الفتحة. فقدرت اللفظة (هذا) في محل نصب ونقول:

إن تدرس تسبح

تظهر السكون على آخر الفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط) ونقول

إن تدرس فأنت ناجح

تظهر الحركة الإعرابية على الفعل ولا تظهر على الجملة الاسمية التي
يقدر أنها وقعت موقع الحواب في الجملة السابقة.

ومما هو واضح من الأمثلة السابقة، أن الحركة الإعرابية تكون ذات أثر
واضح في المعنى ولها وجود حسي في المعنى، وهذا النوع من الحركات لا
يد من الأحاد به وعده ركناً من أركان اللغة العربية بمعيره لا تسقيم^(١)

وتكون ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية،
وهذه يجب الأخذ بها وعدها من أركان سلامة المعنى قياساً على ما جاء في

(١) أشاع بعض أنصاف المتعلمين من المتسلفين الذين لا يتورعون عن جهش أهراص الناس
للوصول إلى عرص رخص وعرض خبوي حقير، أنا سادك بالحلص من الحركة الإعرابية
في اللغة العربية، وأن على يقين أنهم رأوا أن هذه فصلاً كاملاً للحركة الإعرابية وفيها
الدلالة في كتابا وهي نحو اللغة وبراكيبها ولكن عسى البصير دهمهم إلى ما سرت عليه ما
يظن بأنه عسى البصر، وصدق رب المراد يقول

﴿فمنها لا تعنى الأنصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور﴾

هذه قضية بالنسبة لتاتصل بعقيدتنا التي لا تعجز في هذه الدنيا شيء من حوزة عند تطبيق جزء
يسير جداً منها فضلاً عن الحفاظ على كتاب الله ولغة التبريل، ولكن مبرول عجب وعجب
العاري، إن عمن أن هذا الأمر بمسئ قد كثر بعداء من السنف لصالح كس بيحه ومن
هم في مسوء عدم من عصاة الصاب من الكافرين^{١١٢} وعد (الوهابية) رديف
لبنائه^{١١٣}

ولمريد من التصيل في القيمة الدالية للحركة الإعرابية «رجع إلى مؤلفا وهي نحو اللغة
وبراكيبها. الفصل الثالث، ويرى أن يقبس شيئاً يسيراً مما أنبأه هناك » فالحركة
الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيها، وفي أقدم النصوص
المعروفة فيها، وكان لهذه الحركات معاد في نفس العربي المتحدث العربية على سجيته، ولم
يقل عنه شيء من أسماء الغلل التي جاء بها النحاة مما بعد لأعرابن تعليمية في بداية الأمر
هي ٩٥٠

ويقول في ص ١٥٤ : « فالحركة الإعرابية موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا
محاولة لتبرير هذه الحركات، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع
النحاة »

وجاء ص ١٥٥ : « الحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فويمات أصيلة فيها،
ينطق بها العربي بعيد معنى معي، ثم يعبره بغيره العريب الجديد معي جديد، وليس كما
يرى بعض الباحثين ، فقد كان عمل النحاة الأول وضع وصف هذه الحركات وكيف
تنطق بها العرب »

لغة لسان العرب، ولا يجوز استعملها، إذ لا يمتثل لها بعد مخالفة لركن رئيس من أركان المنهج الوصفي، وهو القياس، اللغوي، أي القياس على ما جاء عن أصحاب الفطرة اللغوية المتعلمة.

وغالباً ما يتكون هذا النوع من التحركات، تحركات أعضاء الكلام، تدخل على الجملة التوليدية، كما في التواضع (ما يسمى بالأفعال والحروف) وأفعال المقاربة والشرع والزجاء، والجوارم، وغيرها من عناصر التحويل بالريادة^(١).

أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية، وهو الذي لا وجود له في الواقع الحسي للجملة، فإن القول به تصرف من الترفق الفكري، وانحراف عن مجادة القواعد والقوانين المعيارية، وإصرار عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يفيده منه المعنى عليه.

ويقتضي المنهج الوصفي - فيما نرى - أن ننظر إلى الجملة المنطوقة على أنها المادة المحسوسة أو الممثلة لفكرة في الذهن، ولما لم يكن من السير وصف الفكرة في الذهن، فإننا نرى أن نصفها من الجملة المنطوقة بوصف ما يجري في الدوال للتعبير عما يراود أن تكون عليه المعلولات، والدال والمطلول يكونان في جملة أصل وأخرى فرع، وقد تكون الجملة الأصل جملة موحدة في المنهج اللغوي، المراد تحليلها، ونهمل إلى بقية في الوصف (وصف المعنى)، يرى أن الجملة لها بنية رئيسة تسمى الجملة النواة أو التوليدية، ولها معنى معين ولها أطر معينة، فإذا ما جرى عليها تغيير، ويكون التعبير بأحد عناصر التحويل، أو أكثر من عنصر، وكل تحويل لا بد أن يكون له دور في المعنى. فإن كانت الجملة التوليدية ترتبط بالسمة السطحية، وهذه ترتبط بالمعنى القريب وتحصص لقواعد الأطر الرئيسة في الساء الجملي، أو في بناء الجملة، والتي يسميها قواعد التوليد، فإن الجملة بعد أن يدخلها

(١) سنصل للقوانين بعد قليل، ولعل من التوصل انظر للمعنى الثالث من كتابي في بحر اللغة وتراكيبها.

عنصر من التحويل تصبح جملة تحويلية، وتتمتع بالسيادة العسقية، وهذه ترتبط بالمعنى الذي يود التمكن أن يصرف به الجملة له، وتخضع لقواعد التحويل وقواعد التحويل، نبرر فيها بدرجة رئيسة وصف الحركة الإعرابية ذات المعنى وذات الاقتضاء، طبقاً لما يسمى بالقياس اللغوي، وهو القياس على ما جاء عن العرب لتأخذ الجملة اسمها من الوضع الأصل الذي يجب أن تكون عليه اسمية أو فعلية، لئلا يتسنى رصد ما يجري فيها من تحويلات بتقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف. . . تتصل بالمعنى^(١).

(١) أشاع بعض أنصار التتبعين من لا يريد عليهم على مجموعة من المشتات، ومن سأل الله أن يرد عليهم صوابهم، أثبتوا نقد في كتابا وفي نحو اللغة وتراكيبها نظرية تشومسكي وبهاجمها ولك عند التطبيق تتبع خطوات تشومسكي لير عليها حرفاً وحرفاً وكلمة كلمة ولم نأت بكلمة واحدة تختلف عن تشومسكي فلا غرابة في هذا أن عرفنا أنه يصدر عن جهلاء عما بقوله تشومس وما بقوله نحن ولا يعني بذلك أن من لا يعرف هذا وذاك جاهل، وبمعاد الله أن يكون ما ما يشير إلى شيء من هذا، ولكن انجهد بكم في أن يتصدر المرء للحديث أو قل للتدريس واعطاه الرأي^[١] في شيء يحمله تملثاً، ولم تكن له معرفة شيء من آراء العالم الأمريكي إلا ما كتبه في الفصل الثاني من كتابه المذكور^[١]. وترى هنا أن بين قسمين رئيسين من الفرق بين وجهتي نظريته وان كنا نقول على أما مكتب آراء تحمل الحيط كما بحمل الصواب، وما الكمال إلا الله الواحد الأحد ويري أن من المعيد أن يصح ما ما كذا قد اتسبأ في كتاب تحت عنوان ومختلجات لا بد من توصيحه، ليس الفرق بين ما يراه وما يراه تشومسكي، وإن كنا قد أخذنا مما خالفه هذا العالم الأمريكي، وقد سطرنا عرافته بذلك في مكانه ولكن لنرى لمصلحة من الأسوار، ومنه المشتات، وطبعه العلوان، وحلعه بهش. إخراج الساس، وديده المرور والتعريف، وقوله السجج أنى له أن يفهم هذا^[١] أنى له أن يفهم هذا وعينه لا يريد على كلام (مهورش) جمعه من مقالات لا صلة لها بالتحصيل كما يصرحون ثم أنفسهم بذلك^[١] وما نحن بين شيئاً من بيننا من فروق

فروق وتوصيح

بما سبق ما يقصده بالحمة التوليدية أو البوابة أو المشتجة، وقلنا بأن هذا الحذف الأدنى من الكلمات التي تعمل معنى يحسن السكوب عليه، وبيننا الأخر الرئيسة للحمة البوابة، والمعنى الرئيس الذي تنظم له الكلمات في جملة بوا، اسمه أو فعلية، وفصل القول في أن أي تعبير في الجملة البوابة يحول الحمة إلى حمة تحويلية، وبيننا عناصر التحويل التي تدخل لجملة تؤدي إلى تحويل في المعنى مع التحويل في المعنى الذهني، وفصل القول في =

كل عنصر، وفي تداخل العناصر وتعديها للوصول إلى المعنى الدلالي التي تفيها الجملة، ويختلف هذا المعنى باختلاف التركيب، وقلنا بأننا نرى في وضع هذا المعيار القائم على الوصف ما يجيبنا البحث عن قصد المتكلم الذي يقفه تشومسكي نقطة رئيسة في نظريته - كما أوضحناه في موضعه - ف يرى تشومسكي أن على السامع أن يجتهد للوصول إلى حدس المتكلم الذي يعد ركناً أساساً في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، في حين إننا إذا وضعنا سياراً بين فيه تحول المعنى من جملة إلى أخرى مأخوذاً من اللغة وقياساً على ما جاء عليها على السنة المتجددين بها سليفة، فإن ذلك يعني من البحث عن حدس المتكلم الذي ليس من اليسير الوصول إليه إن لم يكن من المستحيل، وقد عمل سايبر R. Saeber - أستاذ اللغويات في جامعة كاليفورنيا - على توضيح أو تفصيل الوصول إلى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه النقطة بحاجة من أهم ما ثار عليه ريميه بلومفيلد L. Bloomfield، حيث أن البحث عما في حدس المتكلم يرجع بالبحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تقبل البحث التجريبي، بل تعتمد كثيراً على الوصول إلى المعنى الكامن في الجملة، والذي يمكن أن يؤخذ منها اهتماماً على ما فيها من أصوات وميلاد صيغة تتظم في تراكيب نحوية، و يرى بعد ذلك أن علينا أن نوضح ارتباط كل من الجملة التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، أو أن تبين المعنى الذي يكون في كل منهما، وصلته بالصورة الذهنية الكامنة في ذهن المتكلم - ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهنية الأولى للمعنى الذي يرمي إليه المتكلم أو يفهمه، فبمجرد عنها بجملة يمكن أن تدرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية - التي أوصفناها سابقاً - وتكون جملة حرة بسيطة لا تركيز فيها على شيء وإنما يهلك منها المتكلم أن ينقل خبراً يوصله إلى السامع، وبذا فإن الجملة التوليدية ترتبط بها البنية البسيطة للفكرة، وهذا سمي هذه خلافاً لما فصله تشومسكي «البنية السطحية» S. S. Surface Structure ولا يقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، بل هو تعبير يقصد به قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي الذي يشير إلى معنى محوّل من المعنى الحسي، أو إلى المعنى المركب، وفي هذا نقطة اختلاف جذري عما يذهب إليه تشومسكي، فالجمل

علي مجتهد

محمد رسول

يجتهد علي

بلغ محمد رسالته

جمل توليدية تحمل خبراً أو معنى قريباً SS، ولكنها إن دخلها عنصر من عناصر التحويل، فإنها تتحول في مباحثها إلى جملة تحويلية وهي ممتاها إلى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو

فقول

إن علياً لمجتهد

والله إن علياً لمجتهد.

محمد الرسول

علي يجتهد

الخ

فنقل المعنى إلى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو كلها، وهكذا يجب أن يفهم السامع، وهو سمع السامع مثلاً علي يجتهد، فإنه يدرك أن المتكلم يقصد بتقديم الفاعل عليه واعتماماً به، وإن لم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنه قد اختار ترتيباً كان يهيئ أن يختار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة الأولى (التوليدية أو البؤة أو النتيجة) بجملة صوتية صاعدة فإنه قد نقل الجملة إلى الاستعظام أو الإنكار أو، وهذا ما يجب أن يفهمه السامع، فإن ذلك من شأنه أن يقس المعاني ويصممها في قوالب يتفهمها المتكلم ولا يصل في طريق الوصول إليها السامع، ولا يحتاج معها إلى البحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويلي الجديد الذي تصفه الجملة التحويلية هو المعنى العميق، ويقصد بالمعنى العميق D. S. Deep Structure المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ويهدف الوصول إليه أو يهدف توصيله إلى السامع بعبارة يحلّل أن يرتب كلماتها من جديد، لو أن يخطئ منها، أو أن يريد عليها أو أن يعبر في الحركات الأصل التي كانت لها، لو أن ينظمها بجملة صوتية جديدة تعيد المعنى الجديد. ومما هو جدير بالذكر أن الجملة التوليدية المتضمنة S. S. تحصى لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فإن قال القائل

أحضر الولدين الكتابان

فإن هذه ليست بجملة، لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية، وربما كان ما جاء به ابن مضاء القرطبي في قبول العلل الأولى تعليلاً سليماً مقبولاً لا يقبل من الحركة الإعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية. فإن كانت الجملة سليمة في معناها، فإنها يجب أن نمر بمنطقة القياس العموي، ويقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما سقطت به العرب، فهو قال قائل

بلغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه، ولكن لا بد من المتكلم برب

الكلمات هكذا

أ (محمد بلغ الرسالة

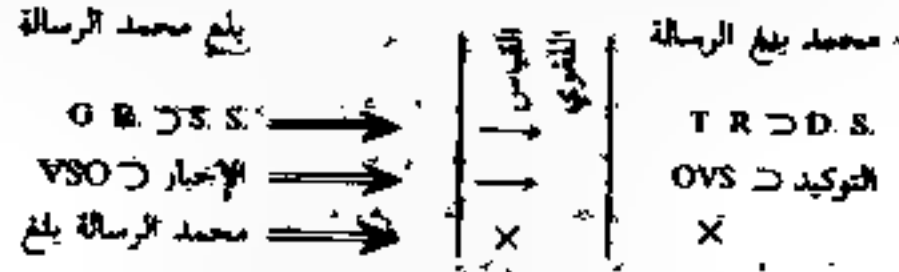
ب (بلغ الرسالة محمد

ج (الرسالة بلغ محمد

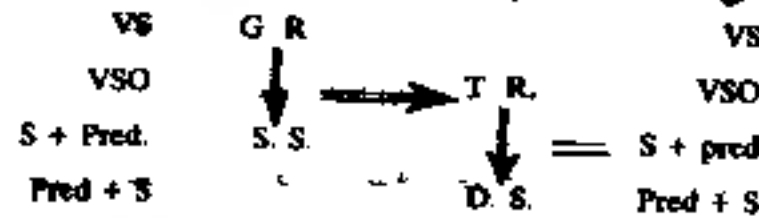
د (محمد الرسالة طع

فإن لكل معناه العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع. أما الجملة الأخيرة، (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك أن فيها معنى، إلا أنها لا تعد جملة لأنه لا يحصى القياس العموي، فرد لأنه لم يرد في كتاب العرب، بل يمكن أن نحس عليه هذا برب. لا =

= قياساً على عمل اسم الفاعل أما إن حار الترتيب كما في الأمثلة (أ، ب، ج) فإن النتيجة نخرج من منطقة النحو التوليدي وقواعد Generative Rules لتدخل في منطقة النحو التحويلي Transformational Rules الذي له قواعده وقوانينه وتنمته، وتمثل هذه الدورة كما يلي



يبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله، ولكن كلمة التحويل تشير إلى أن معنى الجملة قد انتهت إليه، ويبقى الاسم أو الوصف الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها التوليدي هو ذاته في تركيبها التحويلي، وهنا تبرز قيمة المعنى في التحويل، فكل تحويل يكون لمعنى، فالجملة الرسالة بلغ محمد تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لغرض التوكيد والنهاية، وفي الجملة محمد بلغ الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدم لغرض التوكيد، وفي كل منهما معنى عميق تضمنت جملة تحويلية فعلية وبدا تكون النية السطحية S.S. هي الية التي تكون في الجملة الولة التي تضبطها القوانين والقواعد التي تحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة G.R. أما الية العميقة D.S. فهو المعنى الذي تضمنته الجملة التحويلية القاصدة لقواعد النحو التحويلي T.R. والني تهدف تحقيق المعنى المراد التحول إليه أو التركيز على جانب من جوانبه عطفاً على معنى صريح من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتغيير في مواقع الحكم أو المباني الصريحة لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المستويين إيجابتان،



فإن كانت تلك هي الحالة، فإن في الجملة عنداً من الكلمات، تعد الأركان الرئيسة فيها، وعليها تقوم قواعد بناء الجملة في الأصل، تلحق ببقية كلمات الجملة، فتأخذ مواقعها في صوء قواعد النحو التحويلي^(١)، وقد يسأل سائل عن الأسس التي تعتمد عليها في الحكم بأن ما يسمى تركيب الجملة التوليدي هو الأصل وأن الجملة التحويلية هي جملة مانحة، نقول بأن الحياة العرب المدممة قد وصحوا الجملة العربية في قسمين إسميه وهي التي بدأ باسم مرفوع =

(١) وانظر: N Chomsky Aspects of theory of syntax, M. I. T. Press, 1978, PP 10, 16 - 188, 139.

(٢) وانظر: J. R. Smail, Word order in sanskrit and Universal grammar, Holland, FF 1967, P. 8.

= أو بما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بفعل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين الصيغين غالباً مطابقاً للنظمين VSO, SVO من حد سواء، وهذا يأتي سؤال آخر أي النظامين إذاً يحقق البنية التحتية، وأيضاً يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل، وهذه هي الخطوة الأولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على إحصاء الشواهد من أمواه الناطقين باللمة (أو من كتب التراث في حالتنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي هيئت فيها الشواهد والتركيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها الجانب الصرفية في التركيب لتحقيق ذلك الغرض، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقارنة بين نظامي التركيب الواحد VSO, SVO، اللذين يشير إلى المعنى ذاته مع الإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإصحاح أو الإصمام أو العناية، وأخيراً تأتي مرحلة استباط القواعد السحوية والقوانين اللغوية التي يتم في صونها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالجمل التي تشير إلى تعبير في ترتيب الكلمات لتعبر في المعنى هي التركيب التي تمثل البنية التحتية أو البنية D S، فنطرح منها مجموعة القواعد السحوية والقوانين اللغوية التي تحت الجملة الأولى في صونها R. القائمة تتم ملاحظة أن نصراً على هذه الجمل من تعبير في مواقع كلماتها وما يلحق بها من حذف أو إصمامه فوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم دراسة هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو السحوي 'T R

يرى تشومسكي أن الركن الرئيسي الذي يجب أن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد العرص (جنس المنكلم) من التركيب اللغوي وإظهاره من العلاقات السحوية القائمة بين الأموات السحوية التي تسمى إليها كلمات التركيب⁽¹⁾، ولذا فإن القول بأن اللمة العربية سحر في بناء مراكيبها الأصل على النظام SVO يتعد بدراستها عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف انكبيته التي ستعلم عليها الجانب الصرفية للتعبير عن ذلك المعنى، ويصحبها نحو التحليل القائم على

$$S \rightarrow \text{Subj(S)} NP + \text{Pred}$$

ولا مبرر لهذا التحليل إلا الوصف الظاهر السريع بكثر من الحمل شائعة الاستعمال في العربية المعاصرة على قدم من المدرسة، محمد ساهر أسمر، خالد قاسمي في السور،
فيكون تحليلها كما يلي

$$SVO = S(NP) + \text{Pred (VP)}$$

وهذا يقتضي البحث عن مجموعة من القواعد التحويية التي يتم في صونها نقل الفعل =

(١) نظر Greenberg Some Universals of Grammar With Particular reference to the order of Meaningful elements P. 180-181

N. Chomsky Aspects of theory of Syntax, p. 38 ff., 54-55

(٢) انظر

= الرئيس في الجملة (بؤوتها). ونقل الاسم المتكلم منها إلى موقع آخر للوصول إلى المعنى المراد، وإعادة هذين الركنين الرئيسيين إلى موقعيهما الأصليين في الجملة، فإن للمعنى يبدو أقل تأكيداً في تلك المركز مع في الجمل في تركيبها الحالي. ويبدو كذلك أن مجموعة القواعد التحويلية التي تدرج في هذا التحليل تشتملها قواعد التحليل الأول VSO، وتبقى بحاجة قائمة إليها، فيكون تحليل الجملة التالية مثلاً

محمد يمدح رسالته

$$SOV = S(NP) + V_1(VP) \supset V + S(Pron.) + O$$

في حين يكون تحليل الجملة دائماً طبقاً للمنهج الأول كما يلي:

$$VSO = VP \supset NP + O$$

ولو افترضنا منهجاً ثالثاً لتحليل مثل هذه الجملة كما يلي^(١)

$$? \rightarrow * = VP + NP$$

لكذلك تحليل الجملة في صوته كما يلي

$$? \rightarrow * = VP(VS) + NP(O)$$

وهذا يعني أنها بصير طبقاً للمنهج الثالث المذكور سابقاً، بوصفه بالرسم التالي

$$? \rightarrow * = VP(VS) + NP(O)$$

وهذا يقتضي مجموعة كبيرة من القواعد والقوانين التحويلية التي يتم طبقاً لها تحليل S من موقعه ليفصل بين الركنين الرئيسيين المتبقين في الجملة V.O، ولكن هذا المنهج وإن بدا فيه الاعتماد على المنهج الوصفي، إلا أنه يبقى قاصراً عن الوصول إلى البنية العميقة للتركيب إلا باستخدام مجموعة معقدة من قواعد التحويل لا تريد الباحث والباحث إلا بعداً عن البصر في الوصول إلى المعنى

ولرى البنية العميقة وإرباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وإرباطها بالجملة النواة أو النويدية، نظر في الحمل التالي

أ/أ - جاء علي VS

ب - مات علي VS

ج - قابل علي خالد VSO

أ/ب - علي حضر SV [S (Pron)]

ب - ريد مات SV [S (Pron)]

ج - علي قابل خالد SV [S + (Pron) + O]

(١) وانظر - F. Anshen and P. Schreier, *Aspects of modern Arabic Language*, 1968, pp. 44, 292.

السطحية S.S ولكنها في (١/٢، ج) تحولنا إلى SVO باستعمال قوانين التحويل TR أنصهر معنى جديداً D.S بتقديم الفاعل عن الفعل أو بتقديم الجزء الذي يراد العناية به، وإذا احتاج التركيب إلى مزيد من التوكيد وضع بقا الفعل ضميراً يعود على الاسم المتعلق بزيده حثابة وتوكيداً، ويعرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القول بأنه الظاهر لا يؤخذ بمضمون أو العكس^(١) ويكون تحليل الجملة

$$SVO \Rightarrow S(NP) + V(VP) \Rightarrow V + NP(Pran) + O(NP) \Rightarrow$$

$$[S + [pred. + V + Pran. + O]]$$

في حين إن تحليل الجملة في ضوء منهج أهل الكوفة يختلف مع وجهة النظر اللغوية المعاصرة كما يلي

$$VSO \Rightarrow SVO \left\{ \begin{array}{l} S + V + O \\ Agent + V + O \end{array} \right\}$$

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يأتي، ولكنه قد قدم ليرعى في المعنى، فهو فاعل مقدم في حقه تحويلية فعلية

ويمكن أن يرتبط التقديم بمصر تحويلي آخر، هو العمة الصوبية، فعول طائر يتكلم^{١٤} VS \Rightarrow SV

عدوك يحترمك^{١٥} VSO \Rightarrow SVO

فالتركيبان في أصلهما التوكيدي يتكلم طائر، يحترم عدوك إياك، ونكر موضع الدهشة والحب لا يظهر في هذا النوع من التركيب هجري تحويل في الحنتين بتقديم موضع الحب والدهشة، ثم نطق كل حلة بالعمة الصوبية التي تحقق اتصال الحبر إلى الدهشة، بحمة صوتيه صاعده بعد أن كانت نطق بعمه صوبيه مسنويه، وقد عثر النحاة عن العمة الصوتيه الصاعده في مثل هذين المثالين بأنها من الاستعهام بخلاف الأداة، والتقدير عندهم طائر يتكلم^{١٤} أعدوك يحترمك^{١٥}، ولا ريب، إن المعنى التحويلي المعطى مع ما في الحمتين من الترسن والعمه الصوبية واضح مختلف عن المعنى القريب في الحمتين التوكيديين

وأما أغراض التحويل فإبرار المعاني المتضمنة إيجابه التي يؤديها المعنى تراكيبي المختلف، التوكيد والمعني والإحار والتوسيع، والإبحار للمصاحه واللاغة، إلخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر الرياده في الأثر الإعرابي الذي تركه على الكلمات التي فيها، يمكن أن يجمع في المعنى مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى المعنى ولا أثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيرها، وينظر إلى الحركة لإعرابه عن أيا حركة يقتضيه هذه الأداة أو تلك مع الاهتمام بمعنى الذي يريد المتكلم بإدخال هذه الأدوات في الحمل، وكذا المعنى الذي يعهده السامع عند سماع حمل التي فيها هذه العناصر

(١) أنظر شرح فصل ٢ ٤٩، ٩٩، ١٤١، ١

وإن كنا نرتضي الانصراف عن الحوض في البحث الطويل الذي قام به النحاة العرب القدماء للتفريق بين الجملة والقول والكلام^(١) إلى البحث في الجملة بحثاً وصفيّاً انطلاقاً من التعريف الذي ترتضيه وتأخذ عن ابن يعيش مع تعديل يسير، بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه^(٢) فإن هذه الجملة يمكن أن تتكون من كلمة واحدة مثل الأسد، المروعة، صه، وأف

و(الله) في الآية. ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقين الله﴾^(٣) والكلمة (حيراً) في الآية ﴿مادا أمرل ربكم فالوا حيراً﴾^(٤)

أو من كلمتين كما في: هيهات العقيق

حصر ريد

ريد مجتهد

أو من أكثر من كلمتين كما في: أكرم علي خالداً

إن تلبوس تنجح

إن تحضر فأنا حاضر

أعطيت زيدا درهماً. الح

وبدلاً من تفصيل القول في تصنيف هذه الجمل إلى اسمية وفعلية كما فعل النحاة القدماء اعتماداً على تعريف وصنوه لكل من الجملة الاسمية والفعلية وارتصوه (أعصد حلّ نحاة البصرة)، بأن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم صريح مرفوع أو موزول في محل رفع أو اسم فعل (عند ابن هشام)، أو هي التي صدرها حرف (غير مكشوف) مثله بالفعل^(٥)، وبأن

(١) نظر خليل حمادة، في نحو النحاة وبراكبتها، فصل ثالث، عند قصص القول هناك

(٢) وانظر شرح المفصل، ١٨/١-٢٠، الخصائص ١-٣٢، وكتاب سيويه ٧/١

(٣) لقمان ٢٥، الرمر ٣٨

(٤) الجمل ٣٠

(٥) وانظر الجمع ٨٠/١ والمعني ٣٧٦/٢

الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل تام أو ناقص مثل

حضر علي .
ضرب المجرم
كان علي حاضراً
أدوس^(١) .

بدلاً من تمصيل القول في هذا بقول بأن تصييف الجملة يجب أن يمر
بمرحلتين^(٢)

الأولى أن تصييف الجملة بحسب انطباعها على التعريف الأول الذي
أحدنا به عن أن يعيش فتكون «جملة توليدية»، ونقص بالتوليدية. التي
تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها غير نقص أو زيادة، فإن نقص
مها جزء اختل معناها، وإن زيدت فيها معنى عرقي آخر فإنه زيادة في
المعنى، فالحمل التي تقع في أي من الألفاظ الكبرى التالية تكون توليدية

اسم معرفة + اسم نكرة = مسد إليه + مسد
= مبتدأ + خبر

شبه جملة (ظرفية أو جاز ومحرور) + اسم نكرة = مسند + مسد إليه
= خبر + مبتدأ

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل

فعل متعد + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده، طاهراً أو مقدرًا) + اسم

منصوب + اسم منصوب = فعل + فاعل + مفعول به (١) أو (٢)
أو (٣)

فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل

(١) وانظر السابق

(٢) يوجز القول فيها هنا، وقد فصلنا في كتاب «في نحو اللغة وبركاتها» غير جمع من شاء التفصيل
إلى الفصل الثالث

هذه جمل توليدية غايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المحاطب ليس غير، دون توكيد، أو نفي، أو شرط، أو بدء، أو تحذير، أو محر، أو تعظيم، أو احتصاص، أو إعراء، الخ فإن قصد المتكلم أن ينقل للسامع آياً من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من إطارها هذا إلى إطار آخر، مستخدماً أحد عناصر التحويل التالية^(١):

١ - الترتيب

٢ - الريادة

٣ - الحذف

٤ - الحركة الإعرابية

٥ - التعميم

وتسمى الجملة عديد «الجملة التحويلية» وقد يتم تحويل الجملة بعنصر تحويل واحد، أو قد يجمع أكثر من عنصر واحد فيها، وكل تحويل لا بد أن يكون لعرص في المعنى، أو سبب منه.

الثانية أن تأخذ الجملة اسمها الثالث في الاسمية أو الفعلية في حال وجودها في مرحلة الجملة التوليدية، كما يفون السيوطي والعمره بصدر الأصل فيقال إن الحمل

محمد مجتهد

علي حاضر

في البيت رجل

جمل اسمية ولكنها توليدية، فهي توليدية اسمية ترمي إلى إيصال معنى دلالي هو الأخبار المجرد، وأما الجمل

حضر علي

أكرم زيد عمراً

أكرمني علي

(١) فصل القول فيها في الفصل الثالث من مؤلفه «في سحر اللغة ومراكبتها»

محمل توليدية فعلية، توليدية لأنها تتكون من الملحقة الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحس السكون عليه من غير نقص أو زيادة، فعلية أو اسمية لأن للمعنى الرئيسي فيها ما هو في صدرها أصلها هو اسم في الاسم، وفعل في العملية. فإن أضفنا أي عنصر في صدر الجمل الاسمية، فإنها تتحول إلى جمل تحويلية، ولكنها تبقى اسمية بصرف النظر عن عنصر التحويل الذي يطرأ عليها، فنقول ثم

كان علي مجتهداً
 إن علياً مجتهداً
 ليس علي مجتهداً
 الح

هذه جمل تحويلية اسمية جاء عنصر التحويل في الجملة الأولى للإشارة إلى الزمن الماضي، وفي الثانية للتوكيد، وفي الثالثة للنفي والتوكيد الخبر منفيًا. وكذلك الحال في أمثلة المجموعة الثانية، إذ يمكن القول

- ١ - زيد حضر
 - ٢ - أحضر زيد
 - ٣ - زيد أكرم خالدًا
 - ٤ - خالدًا أكرم زيد
 - ٥ - أكرم خالدًا زيد
 - ٦ - لن يكرم زيد خالدًا
 - ٧ - لم يكرم زيد خالدًا
- الح

وتبقى هذه جملاً فعلية، ولكنها أصبحت تحويلية، جاء التحويل في الجملة الأولى لتوكيد العاقل، كما يقول سيويه «وأما حين سويها من التحلة: والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته»

وفي الثانية لتحويل الجملة للاستفهام معنصر تربية، وفي الثالثة لتوكيد

الفاعل (وهذا هو مذهب أهل الكوفة) وفي الزاغة لتوكيد المفعول، وفي الخامسة لتوكيد المفعول على الفاعل، وفي السادسة لنهي لاحتفال وقوع مضمون الجملة. وفي السابعة لنهي وقوع الخبر في الماضي... وهكذا...

وهذا ما يحب أن يفهمه السامع سواء أسار عليه المتكلم أم حاته لجهله بأساليب اللغة، فالكلمات تخرج في تركيب جملي معبرة عما في ذهن المتكلم ومطابقة له، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف اللفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً وبطناً، وإنك تتوخي الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»^(١). فإن كانت الجملة التوليدية تصمم المعنى السطحي، والسطحي هنا تعني الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، فإن الجملة التحويلية تنصم المعنى العميق، والعميق هنا هو المعنى البعيد في التركيب الجملي زيادة على المعنى الأصل أو محالاً للمعنى الذي كان في الجملة التوليدية التي هي الجملة الأصل أو الجملة المحيطة»^(٢).

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تاماً يوصل إلى المعنى الدلالي لا بد من أن تتحد مستويات التحليل اللغوي اتحاداً تاماً في نظرة تحليلية متكاملة، فالمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي-المورفولوجي تحدد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة، وفونيمات الصوامت وفونيمات الصوائت عليها، ليتم في صونها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في المستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد مبنى الكلمة؛ أي فعل مضارع أم ماضٍ أم...، أو هي اسم فاعل أم مفعول أو صيغة مبالغة أم

وهل هي مفرد أم مثنى أم جمع، وإن كانت جمعاً فهل هي سالم أم

(١) دلائل الإعجاز، ص ٩٣

(٢) انظر تقريره لأن بعد الجملة المحيطة هي الأصل في الفصل الثالث من كتاب «في بحر اللغة» وراكبه، وانظر رأي تذكور داود عنه في مقاله «البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية» مجلة الأبحاث، كلية الآداب - الجامعة الأمريكية - ١٩٨٣

تفسيره. وهل هي مؤنث أم مذكرة. الخ.

وبعد ذلك يأتي دور المستوى الثالث وهو المستوى اللغوي. ويتم فيه

أولاً تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها ثم التي تليها ثم. . . إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازماً مثلاً احتاج إلى فاعل (إلى اسم مرفوع بعده) أما إن كان متعدياً فإنه يحتاج إلى مفعول بعده أو بعد الفاعل، فإن كان مؤنثاً أحد الفاعل مطابقاً له، وإن كان مبنياً للمجهول احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك تحدد اللاصقة التي تحتاجها الكلمة في ضوء ما تقدمها أو جاء بعدها في الإطار الجملي المتكامل، فيقال مثلاً:

أنا + فعل مضارع

ولا يقال أنا يـ + فعل مضارع

ويقال: الطالبان يدرس + أن

ولا يقال: الطالبان يدرس أو

يدرس + ون.

وهكذا هي. نحن يدرس، بلاصقة متقدمة يعني النون وليس الياء أو

التاء أو غيرهما.

وثانياً: يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التي تأخذها كل كلمة في الجملة. ولتحديد الحركة الإعرابية، فأما برأيي أن الكلام الذي نطق به، حق أو كثره هو تجسده لأبواب نحوية هيبة مجردة في الجملة، فيما يرى، مجموعة من الأبواب النحوية، تبقى بمثابة هيبة غير مجسدة إلى أن تجسد بحسب صوفي. كذا قد التصق بمبداه التصاقاً اعتباطياً في بداية أمره، ثم أخذ طابعاً اجتماعياً عرفياً يقتضي من المتكلم أن يستعمله، ومن السامع أن يدرك ماذا يريد به، فإن الخطأ المتكلم به في اختيار المثل الصوري المناسب للباب النحوي الذي يريد التعبير به. وعوضاً عن صرف السامع عنه أو بسحرته منه.

فالكلمة في الجملة ممثل صرفي ملموس لباب نحوي ذهني مجرد، ويمكن أن يزرع الممثل الصرفي ليحل محله ممثل صرفي آخر، ولكنه يجب أن يشق مع الممثل الصرفي الذي يليه فيما يحتاجه كل منهما من لواحق، فنقول:

: فعل ماضٍ

. فاعل

: مفعول به

. حرف جر

: اسم مجرور وهو مضاف

. مضاف إليه.

يمكن أن تمثل هذه الأبواب بالجملة التالية مثلاً:

كتب الطالب الرسالة بقلمه، أو بالجملة :

أخذ الولد الصحاح بيده، أو بالجملة :

ضرب اللاعبان الكرة بقدميهما، أو بالجملة :

خطط المهندسون العمارة في مكاتبهم، أو بالجملة التي لا معنى لها:

شفاً الشافيء الشفاء مشفقته

أو بآية جملة أخرى من بين آلاف الجمل التي يمكن أن تأتي كل كلمة

فيها ممثلاً للباب النحوي المذكور

وقد أبدع النحاة في إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوي، ثم حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفي، فالباب النحوي ثابت، والممثل الصرفي متغير. والحالة الإعرابية ثابتة، أما الحركة الإعرابية متغيرة. فإن كان الباب هو المبتدأ كانت حالته الرفع، وكانت حركته بحسب الممثل الصرفي، فإن كان مفرداً أو جمع فكسير أو جمع مؤنث سالماً أحد الضمة علامة للرفع، وإن كان مشى أخذ الألف، وإن كان جمع مذكر سالماً أحد الواو، وإن كان من الأسماء الستة أحد الواو، وإن كان

فعلًا مضارعاً لم يخلص به الواو أو الألف أو الياء للجميع السالم، أو المثنى أو المخاطبة أو الضمة. وإن شئت تصح به أي مما ذكر أخير النون في آخره، وهكذا لو كان الباب النحوي هو المفاعل أو الخير أو واحد من الأبواب التي تقع في الإطار الكبير الذي عبر عنه النحاة بباب المرفوعات.

أما إن كان الباب مثلاً هو المفعول به، أو المفعول المطلق، أو من أحله أو غيرها من الأبواب التي تعرف في النحوي بالمهضوبات فإن مثله الصرفي يأخذ بحالة النصب بوله حركة معينة طبقاً للمثل الصرفي الذي يمثل، فتكون الفتحة أو الياء أو الألف أو حذف النون أو... الخ.

وإن كان الباب من المجزورات فإنه يأخذ بحالة الجوز وتكون علامته بحسب الممثل الصرفي أيضاً، فمن الكثرة إلى الياء إلى الألف وأما إن كان من المجزورات فإن الحالة الإعرابية هي الجزم، وللجزم علامة: السكون، أو حذف النون، أو حذف حرف الجملة... الخ.

فإذا تحدث المتكلم بكلمات مستنداً باب الفعل الماضي وباب المفاعل وباب المفعول به وباب حرف الجر وباب الاسم المجزور... فإنه يتحتم عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حالة الباب الذي يمثل في الجملة، إذ إن العلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أي هي تداعل بين أبواب نحوية ممثلة بمبان صرفية، هكذا:

| الحالة الحركة الإعرابية | الرفع = الضمة ثبوت النون | الرفع = الضمة الألف الواو | النصب = الفتحة الياء، الألف، الخ |
|----------------------------|--------------------------------------|---|---|
| الممثل الصرفي | يكتب، يركضون يكرم، يكتبان يبيع | التلميذان، أبوك الولد، الولدان المهندسون الخ | الولد، الكتابين الكتب، المعلمين الخ |
| باب التحوي | الفعل المقتارع | المفاعل | المفعول به |

وقد أدرك النحاة العرب القدماء ارتباط الحركة الإعرابية للحالة الإعرابية بالباب المحوي، فإن كان التمثيل - الصوري يقتضي حركة الحالة أعطيها، وأن لم يكن يقتضيها قدرت له، ومن هنا ظهر ما يسمى بالإعراب المحلي والتقدير في النحو العربي

نقول في إعراب الجملة : إن يدرس هذا ينجح،

إن : أداة شرط تعجزم فعلين

يدرس . فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره
(فعل الشرط)

هذا . اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ينجح . فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون

فقد أخذ كل من فعل الشرط وجواب الشرط حركة حالة الجرم وهي السكون، أما اسم الإشارة فلا يقتضي إلا الحركة التي نطق بها أصلاً (حركة البناء) بلذا قال النحاة: هو مبني في محل رفع، لأن باب الفاعل يأخذ حالة الرفع. أما عندما يقال.

إن حضر زيد يحضر عمرو

أو : إن حضر زيد فأنا مكرمه

فإن الفعل (حضر) لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة)، ولما كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط يحب أن يأخذ حركة حالة بحر أصلاً، ولا سبيل لإظهارها على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر) ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فأنا مكرمه) فقد قيل (في محل جزم).

أما في الجملة

يا علي . . .

فإن (علي) في الأصل معرفة ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الضمة، وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين إن المعنى هو معي

أدعوا أو أنادي، وقد عدَّ النحاة للياء فيه نائبة عن ميني صرفي آخر (أدعوا أو أنادي)، ولما كان هذا الممثل الصرفي يحتاج إلى معمول به، والمعمول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا: (علي) ميني على الجسم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف بدت مسددة باء النداء، وتقديره (أدعوا أو أنادي).

ولو كانت للجملة :

يا هذا

لاقتضى أن يقال:

هذا: ميني على السكون في محل بناء على الضم في محل نصب مفعول به لفعل....

وبهذا فإن النحاة قد ساروا على منهج قد ارتضوه في تبرير كل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل، ولا بد أن تكون عاملاً في غيرها أو معمولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل: اللفظي والمعنوي وظهور الاختلاف الطويل بين نحاة الكوفة والبصرة حول العامل المعنوي بخاصة، وبعض جوانب العامل اللفظي بعمامة، وثبت هذا جانباً من قول النحاة في العامل، وشيئاً من الاختلاف بين علماء المذهب البصري وعلماء المذهب الكوفي، ثم نشيع آراء العلماء المعطتين الذين ساهوا في نظرية العامل، وذلك ليكون الفأري على نية من هذه النظرية التي بني النحو عليها، وأدت دوراً واضحاً في أبحاث الباحثين، حتى إنك لست بواجب بحثاً واحداً في النحو عند القدماء أو المحدثين، يخلو من إشارة إليه أو وقوف معه واستقصاء له.

نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها

والنحو صناعة علمية، ينظر لها أصحابها في الفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لحروف النسبة بين صيغة للنظم وصورة الصنع، فيتوصل بإحداهما إلى الآخر^(١) وهو علم ناقصة تغير قوافي الكلم

(١) السيوطي الإقراح، ص: ٢٠.

وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب^(١) وهو «مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»^(٢) وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بخاصة مساعدة الواقفين إلى شبه الجزيرة العربية من الفرس والروم والأقباط وغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ومساعدة من وصل إليهم الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، أو احتكوا بالمسلمين العرب عن طريق التجارة أو الحلف والولاء، مساعدتهم على (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنائية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك) ليلاحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في القصاحة^(٣).

الإعراب وظهور فكرة العامل

الإعراب وظهور فكرة العامل . كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري منصفاً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغز العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة «العامل» النحوي، أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى «النحو» ووضعوا لهذا العلم المصطلحات النحوية التي تيسر لهم عملية التعليم، وهي في حقيقة أمرها ألفاظ من اللغة العربية اصططلحوا عليها وحملوها معاني أخذت الأجيال تحملها - بشيء من التطوير - من جيل إلى جيل دون أن يكون العربي القديم، الذي نطق بالعربية سليقة، على علم بها أو بشيء منها قال الأصمعي لأعرابي: «انهمز إسرائيل؟ فقال:

(١) السابق ص ٣٠ .

(٢) ابن عسكور المقرب ٤٥/١ .

(٣) السيوطي الإقتراح، ص ٢٩ - ٣٠ . نشأ هنا مصد سرد الروايات المتعلقة من النحس في اللغة العربية على السنة الناطقية بها بكثرأ بدحول غير العرب في الإسلام، فالروايات كثيرة جداً منها ما يشير إلى النحس في الأصوات ومنها من النحس في المناسبات العربية ومن المعاني المعجبة ومنها من الحركة الإعرابية . انظر عبد الحميد طرب تاريخ النحو وأصوله ج ١، الفصل الأول

إني إذا لرجل سوء، وقال له أيضاً أنتج فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي^(١).

ويقول الجاحظ: «... وهم قبحوا تلك الالتفات لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلكوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، قصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع... وكما سمي التحوير الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات ثم يستطيعوا تزييف القرويين وأبناء البلدين علم العروض والنحو^(٢)، فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر النحوية والشواهد التي جمعوها. فوضعوا هذه الأبواب في: مرقوعات، ومنحويات، ومجرورات، ومجزومات، (وتوابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالة على حالة الإعرابية. المبينة عن معاني اللغة^(٣) بحسب العامل فيه، مؤهناك عوامل للأسماء وأخر للأفعال مع أن الأصل في الإعراب للأسماء، ولكن لظهور الحركات على الأفعال فإن المنهج التعليمي يقتضي رصد العامل فيها وفي تغير أواخرها. والإعراب: وحكم في آخر الكلمة بوجهه العامل^(٤)، نحو هو والأثر الظاهر أو المقدر الذي يجعله العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً^(٥). ويقول ابن^(٦) السراج: «وأعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعله، ويقول الزمخشري^(٧): «إن حق الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة) فالاسم والفعل

(١) المقدم القوي، ٢٩٩/٢.

(٢) البيان والبيان: ١٣٩/١ - ١٤٠.

(٣) الزجاجي الإيضاح، ص: ٩١.

(٤) التوطئة، ص: ١١٦.

(٥) الحدود النحوية، ص: ٨.

(٦) الأصول، ٥٢/١ - ٥٣.

(٧) الفصل: ١٥ - ١٦.

بقلان حركات معينة، دلائل معان معينة بلقر من عمل عامل^(١)، وهذه الحركات تقع على ثمانية مجار. على النصب والجرح والرفع والجزم، والفتح، والكسر، والضم والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهم في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرح والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف^(٢). وقد كانت هذه المصطلحات للتفريق بين المبي والمعرب يقول سيويه. «ولما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزل عنه؛ وبين ما يسي عليه الحرف سواء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف^(٣)» وبهذا يكون سيويه قد صنف كتابه وفي ذهنه فكرة العامل وأثره في أواخر الكلم، ثم تبعه النحلة وصنفوا مصنفاتهم على منهجه وتقسيحه. يقول الجبرد «فإعراب المصارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بصمة حرف الإعراب، والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة منه»^(٤)

وهذا هو قول سيويه تقريباً، يقول: فالرفع والجرح والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في لوائها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء، والياء والنون^(٥).

فانقسمت الكلمات بحسب قبولها الحركة الإعرابية التي هي أثر لعمل عامل إلى مبني ومعرب، وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين: الأولى: البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لما لزم ضرباً واحداً،

(١) ابن هشام، أوضح المسالك ٢٨/١

(٢) سيويه، الكتاب ١٣/١

(٣) السابق ١٣/١

(٤) المنصب ٨٢/٤

(٥) الكتاب ١٣/١

فلم يتغير تعبير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره^(١) ويقع البناء في الإعراب التالية:

- ١ - البناء على القسم ويقال له في الإعراب حالة الرفع.
- ٢ - البناء على الفتح ويقال له في الإعراب حالة النصب.
- ٣ - البناء على الكسر ويقال له في الإعراب حالة الجر.
- ٤ - البناء على السكون ويقال له في الإعراب حالة مجزئتها.

أما الثانية، فالإعراب: والإعراب لغة: البيان، أما اصطلاحاً: فهو تغير أواخر الكلم بدحول العوامل عليها لفظاً أو تقدير^(٢). وذهب بعضهم إلى أنه الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مبنية عن معاني اللغة^(٣). ويكون الإعراب في الأصرب التالية:

١ - الرفع: وله علامة أصل وهي الضمة، وعلامات فروع وهي الألف في المشى والبواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الستة، والنون في الأفعال الخمسة.

٢ - النصب: وله علامة أصل وهي الفتحة، وعلامات فروع، وهي الياء في المشى وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، وحذف النون في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم، والفتحة في المنوع عن الصرف.

٣ - الجر أو الينخض وهو خاص بالأسماء وله علامة أصل هي الكسرة وعلامات فروع، الياء في الأسماء الستة، والياء في المشى وجمع المذكر السالم.

٤ - الجزم، وهو حالة قطع الإعراب عن الحرف كما يرى الكليث^(٤). يقول ابن منظور: «الجزم: القطع بمجرى الشيء أجزمه بجزأه قطعه».

(١) وانظر الخصائص ٣٧/١ - يخرج الأسماء منها ٢٦/١.

(٢) وانظر التعريفات، ص ٣١.

(٣) وانظر الإيضاح في علل النحو، ص ٩١.

(٤) لسان العرب مادة جزم.

وحزمت اليمين جزماً: امضيتها، وحلف يميناً سحماً جرماً... ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء... فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له^(١). وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة، (الرفع، والنصب، والجرّ والجزم) بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدر، أما في حالة البناء فإن الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها بناءً، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة الساء ظهورها فتكون حركة مقبرة يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي. وقد قسم الساحة العوامل قسمين: لفظية، ومعنوية

١ - العوامل اللفظية وتنقسم إلى :

١ - الأفعال: وهو أقوى العوامل لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في: جاء زيد، أو صميراً متصلاً مثل: حضرت، أو مستتراً كما في: علي ذهب. ولأنه يعمل في الاسم متأخراً عنه (إلا الفاعل المتقدم عند الكوفيين) فيعمل في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز إذا تقدم أي منها عليه. ولقوة الفعل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، واسم التفضيل والصفة المشبهة، وأسماء الأفعال وكذلك حُمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل «إن وأخواتها» تحمل على الفعل مع تغيير في مواقع الممولات، لأنها ماثلت الفعل ونصبت معناه^(٢) أكدت، ونميت وترجييت واستدركت وشبهت، ومائلته أيضاً في بناء من حيث الوزن والبناء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقبولها من الوقاية.

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة العمل في عمله، أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلية «علي» في الجملة «علي ذهب» هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر. ويسوقون الشاهد التالي.

(١) السابق

(٢) انظر الانصاب مائة ٢٢

ما للججسك مشيهما وثيها فجنسها لا يعمل لم عملها^(١)
فكلمة (مشيهما) فاعل للصفة «وثيها» وقد تعلّم عليها، فإن كانت الصفة
هي فرع على الفعل تعمل لتماميتها إياه، قد عملت في الفاعل المتكلم،
فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ إلى فاعل مستتر يعود
على المتكلم الذي أصبح إعرابه مبتدأ عند البصريين.

ويلحق الكوفيون اسم الفاعل بالفعل ويعتونه قسماً من أقسام الفعل^(٢)
فالفعل عندهم: ماضٍ ومضارع ودائم. أما الأمر فهو فرع على المضارع معرّف
مثله، ولكن إعرابه بالعجز، وحامل بالجوم فيم اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من
المضارع المقترن باللام. يقول الفراء في تعليقه على قوله تعالى:

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ يُفْرَحُونَ﴾^(٣) هذه قراءة للعلماء، وقد
ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (بذلك فلتفرحوا) وقول زيد إنها في قراءة أبي
(بذلك فافرحوا) وهو الناء الذي خلق للأمر خاصة في كلامهم فحذفوا الناء
من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقمان إلا على الفعل الذي
أوله الياء والياء والنون والالف (يقصد الفعل المضارع)، فلما حذفت الناء
دهت باللام، وأحدثت الالف في قولك: أضرب، وافرح، لأن الضاد ساكنة،
فلم يستقم أن يستأنف محرف ساكن فادخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء^(٤).

ذكرنا أن الكوفيين يعدون ما يسميه البصريون واسم الفاعل، فعلاً
يسمونه الفعل الدائم، ويعمل عمل الفعل على أنه قسم من أقسامه. جاء في
مجالس العلماء^(٥): وقال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري
فقال: كان الفراء يناقض يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه،

(١) معجم شواهد النحو الشعرية - حا حداد، شاهد رقم ٣٣٢٦

(٢) وانظر معاني الفراء ١/١٦٥، ١٨٥، ٧٩/٢، ٨٠، ٨١، مجالس ثعلب ١/٩٧، ٢٣٠.

(٣) ٣٨٨/٢، الجمع ١/٧، الإيضاح ١٥٣-١٥٦، الصباحي: ٢٦٣

(٤) سورة يوسف، آية ٥٨

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٤٦٩، ٤٧١

(٥) مجالس العلماء، ص ٣٤٩

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً فقلت:
الغراء يقول: «فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب
فيقال: قائم قياماً. وضارب زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها
فعلاً. والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً» ويقول ثعلب:

«ولا يحال بين الدائم والاسم بـ (ما): طعمك ما آكل زيداً»^(١).
ويقول: «يا غلام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء
منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل»^(٢).

ويرى الكوفيون أن ما يسميه البصريون «أسماء أفعال»^(٣) وتعمل عندهم
حماً على الأفعال، هي أفعال أصلية في العمل»^(٤).

ويحصل الفعل إن كان لازماً في فاعله، أما إن كان متعدداً فعلى ثلاثة
أضرب^(٥):

- ١ - متعدد إلى مفعول واحد. نصرت زيداً.
- ٢ - إلى مفعولين ثانيهما غير الأول. أي إلى مفعولين ليس أصلهما
المبتدأ والخبر، أعطى وكسا، ومنع، وألبس وسأل. مثل: أعطيت زيداً
درهماً.
- ٣ - إلى مفعولين الأول عيب الثاني، أي أن أصلهما مبتدأ وخبر، ظن
وأخواتها، مثل: حسبت زيداً عالماً.
- ٤ - إلى ثلاثة مفاعيل مثل: أعلمت زيداً عمراً فاصلاً. وقد يقام
المفعول مقام الفاعل إذا بني الفعل للمجهول.

(١) محاسن ثعلب ٢٧١، وانظر معاني الغراء ١٦٥/١

(٢) انظر محاسن ثعلب ٣٨٨

(٣) انظر الكتاب ٢٤١/١، المقتضب: ٢٠٢/٢

(٤) وانظر شرح الأشموب ١٢٨/٣ شرح التصريح ١٩٥/٢، اجمع ١٠٥/٢ وهذه المادة

مصطرية عند الكوفيين فتارة هي أسماء، وأخرى أفعال، وثالثة حالمة ولكنها تعمل فيما بعدها

انظر معاني الغراء ١٢١/٢، ٣٢٢ - ٣٢٣، ٢٣٥/٢

(٥) وانظر المطرري، المصباح، ص ٦٤

ويعمل الفعل كذلك في التمييز لحياتاً وتسمى المعمولة ^(١) التفاضل كما
في: طاب زيد نفساً، وتصب الفرس عرقاً

ويعمل أيضاً في الخبر المنصوب فكما في كان وأخواتها وظن وأخواتها.
ويعمل الفعل أيضاً في المصدر (المفعول المطلق) مثل: ضربته
ضرباً، وضربته ضربتين. وفي (المفعول فيه، الزمان والمكان): مرت يوماً،
وصلت خلف إمام المسجد.

وفي (المفعول له): نحو: ضربته تذكيراً له. وفي (المفعول معه) نحو:
استوى الماء والخشب. وفي (الحال) نحو: جاءني زيد راكباً ورايته جالساً

٢ - الأسماء

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في
مواقع أخرى. والأسماء منها المشتق ومنها الجامد. فالمشتق

١ - اسم الفاعل: وهو اسم اشتق لذات من فعل، ويعمل عمل ما
يجري عليه نحو: زيد ضارب عتراً ^(٢)

٢ - اسم المفعول: وهو اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل، ويعمل
عمل فعله، نحو: زيد مكرم أصحابه، كما تقول: ويكرم أصحابه وقال
تعالى: ﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾ ^(٣)

٣ - الصفة المشبهة: وتدل على الثبوت والاستقرار فتعمل عمل فعلها
حملاً على اسم الفاعل، نحو: زيد كريم أبلاً، وشريف جبهة، وحسن
وجهه.

٤ - المصدر: وهو الاسم المشتق من الفعل على رأي الكوفيين، أما
إن الفعل مشتق منه على رأي البصريين ^(٤)، ويعمل عمل الفعل الذي صدر

(١) المطرري: للصباح مصر، المقدر: بـ

(٢) وقد فصل القول في اختلاف البصريين والكوفيين فيه فيما مضى

(٣) هود ١٠٣

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٥

عه إذا كان منوناً. نحو: عجبت من ضرب ريدٍ عمرًا، «أو اطمأً في يوم.
ذي مسغبة يتيماً...» (١).

أما الأسماء الجاملة مثل: هو جاري بيت بيت، فيرى البصريون أن
كلمة (جاري) قد عملت النصب في (بيت بيت) وكقولهم: عندي عشرون
كتاباً، فقد عملت عشرون في التمييز، وكما هو الحال في الترفع بين المبتدأ
والخبر في مثل: هذا أخوك، أخي خالد.

وفي الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الإضافة فيجر
الأول الثاني ويسمى الأول مضافاً يأخذ حركته يعمل عامل متقدم عليه،
ويسمى الثاني مضافاً إليه قد أخذ علامة الجر بأثر من الاسم المضاف،
والإضافة نوعان:

١ - لفظية: وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى
فاعلها مثل: صارَ زيدٌ، حسنُ الوجه.

٢ - معنوية: أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه،
وتكون غالباً بمعنى (من) أو (اللام) مثل: غلام زيد، وخاتم فضة.

ومن الأسماء العوامل التي تعمل في الأفعال بعدها أسماء الشرط فتترك
أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً فيقبل هذا الأثر، وهو
علامة الحزم، وإن كان غير ذلك حمل على المحل.

٣ - الأدوات :

والأدوات عوامل أضعف من الأفعال، لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن
العمل أحياناً أخرى، وهذه الأدوات تقسم إلى

١ - أدوات مختصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر، تدخل
على الأسماء، أصيلة أو زائدة، فتؤثر فيها جرّاً لفظاً أو معنواً، وهي أدوات

(١) سورة البلد، آية ١٤، ١٥.

اختلف الكوفيون والبصريون في بعضها وفي تناوبها في المعنى^(١).

٢ - أدوات مختصة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات النصب أولاً - تدخل على الفعل المصارع فتنصبه بنفسها أو بحرف مختص بهذه^(٢)، وأدوات الجزم ثانياً، وهذه عندها ما يعمل في فعل واحد ومنها ما يعمل في فعلين^(٣) كما يرى البصريون، أو أنها تعمل في الأول ويجزم الثاني على الجوار^(٤).

٣ - أدوات غير مختصة، تدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال أخرى، فالحروف التي يسميها البصريون «مشبهة بالفعل» تعمل في الابتداء والخبر عند البصريين وتعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعاً على الأصل عند الكوفيين، وتدخل على الفعل إذا ما التصقت بها ما الكافة

ومن هذه الأدوات لا النافية للجنس، وكذلك ما التي تعمل عمل ليس فتدخل تارة على الاسم وتقطعه أو ترفعه وتدخل على الفعل فلا تدخل فيه وتجعله يفيد النفي؛ وتشارك القوامل السابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف في نقاط اتفق عليها جمهور علماء البصرة والكوفة، مع اختلافات يسيرة بينهم أهمها:

١ - الأصل أن لا يجتمع عاملان على معنول واحد، وإن اجتمعا فلا بد من الإعراب التقديري والمحلي، مثل: «كنت عليهم بمسيطر» فإن كلمة (مسيطر) مجرورة بحرف الجر، ويحتاج إليها الفعل الماضى الناقص لتكون خبراً له، فالحرف زائد، والكلمة مجرورة لفظاً منصوبة محلاً على أنها خبر ليس.

وإن تنازع عاملان معنولاً واحداً جاز أعمال أيهما، واختار الكوفيون

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف، مسألة ٨٣، ٩٧، ١٢١، وشرح الفصل ١٧/٨ المحي

الدلي ٥٤٢، شرح التصريح ١٣/٢ - ١٥، الجمع: ٢٩/٢، معر اللبيب ١٣١/١

(٢) انظر شرح التصريح ٢٣٠/٢، الإنصاف، مسألة ٣٠، شرح الأشعرى ٢٨٢/٣

(٣) انظر الإنصاف، مسألة ٨٤، ٨٦، شرح التصريح ٢٤٨/١

(٤) السابق

أعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون الثاني لقربه من المعمول، ويعمل
الفعل الذي لم يعمل معمولا (الأول أو الثاني) معمولا ضميراً يعود على
المعمول الظاهر مثل: قام وقعد ريد.

٢ - العمل في الأصل للأفعال وهي عوامل قوية فلا يسأل عن السبب في
إعمالها إذ إنها عاملة دائماً. أما الأسماء والحروف، فإنها عوامل ضعيفة والعمل
فيها ليس بأصل، فإن وجدت عاملة سئل عن السبب في أعمالها

٣ - يترك العامل أثراً واحداً على آخر المعمول ولا يكون له أثران في
آن واحد.

٤ - يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

٢ - العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا
وجود لها في ظاهر القول وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة
البصرة والكوفة. ويقع عند أهل البصرة في شيئين راد عليها الأخفش^(١) نقطة
ثالثة:

١ - رافع المبتدأ ويرى البصريون أن العامل فيه الإنداء، والإبتداء
تعزية الاسم من العوامل اللفظية، مثل ريد منطلق، ولكن أهل الكوفة
يرفضون هذا العامل، بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل
الحاصي الذي يقع في أول الجملة، مثل حصر ريد، وذهب عمرو^(٢)

(١) وانظر المصباح، للمطرزي، ص ١٢١ وانظر معاني القرآن للأخفش

(٢) وانظر الكتاب ط بولاق ٢٧٨/١، والجمع ٩٤/١، والامصاف، مسألة ٥ ومن السحرة
البصريين من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإنداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ وحده ومنهم من يرى أن
كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالإنداء ومنهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإنداء، ولما الخبر
مرفوع بالإنداء والمبتدأ وفريق آخر منهم يرى أن المبتدأ والخبر يرافقان فيعمل كل منهما في
الأخر وانظر شرح الفصل ٢٦/١، وشرح الكافية ٣١/١، وأوضح المسالك ١٣٧/١،
والأشعر ٩٠/١

٢٠ - رافع الفعل المضارع

ويرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي، هو وقوعه موقعاً يصلح للأسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، عامل معنوي هو الإبتداء، فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعاً عامل معنوي لأنه جاء في أقوى بطلانه، فيحذف القوي علامات الإعراب، ولا يصلح هذا القول على الفعل الماضي لأن المضارع يعرب بالمضارع معنوي دائماً. أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجزاء، أو أن عامله المضارعة هو الرفع، ويرى بعضهم - الكسائي - أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغى عملها بوجود ناصب أو جازم^(١) (١٠٠) (١٠٠) (١٠٠)

٣ - عامل الصفة في رأي الأحفش، وعامل الصفة رفعاً أو نصباً أو جرّاً عامل معنوي، هو كونه صفة لرفع أو نصب أو جر، وهذا معنى وليس بنظرة النصب أما حيوية وجهه هو البصريون، العامل في الصفة عندهم هو العامل في الموصوف: (١٠٠) (١٠٠) (١٠٠)

أما أهل الكوفة فقد تصوروا في العامل المعنوي جني، كان متوجهاً للحركات الإعرابية في كثير من الأبواب السحوية وتبريراً لها. فقد اشتمل على عدد كبير من العوامل بالإضافة إلى ما ذكرناه من أرائهم في رافع الفعل المضارع ومن أثر هذه العوامل:

الصرف: والصرف عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف أو^(٢) إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بتني أو طلب، كما في: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً ما نأكلنا فتجد ثياباً لا يشبهن الصعب أو أهرك المعنى.

(١) انظر الأشموي ٢٧٧/٣، الكتاب ط بلاق ٤١٠/١، الاضاحه حكاية ٧٤٤، الاثنان

والظائر ٢٣٨/١، ومطلق العلاء: ٥٤/٩، ٢٠٢/٢، الجراو القرية ٧٤٥

(٢) انظر المصباح، ص ١٢٤

(٣) يرى البصريون أن الفعل المضارع في هذه الحالة مصور بأن مصورة بعد هذه الحروف

والصرف أيضاً عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل: استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الرفع^(١).

وربما كان العامل المعنوي الآخر الذي يسميه الكوفيون الخلاف، مما يمكن أن يدمج مع هذا العامل (الصرف) إذ إنهما يؤديان معنى واحداً وإن كانوا قد استعملوه في عدد آخر من أبواب النحو، فهم يرون أن العامل في الظرف الواقع خيراً للمبتدأ عامل معنوي هو الخلاف، إذ الأصل أن يكون الخبر هو نفسه، ولما وقع الخلاف بوقوع الظرف خيراً نصب^(٢)، وعاموا (أفعل) في جملة التعجب بمعاملتهم الظرف الواقع خيراً في أن العامل فيه هو الخلاف، فهو (أفعل) عندهم اسم وموقعه خير المبتدأ (ما) وقد نصب على الخلاف^(٣).

ويكون الخلاف عاملاً معنوياً في المستثنى: لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه^(٤).

والخلاف عامل معنوي عمل النصب في الحال الواقع خيراً للمبتدأ المصدر، وهو قول الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان^(٥)، فانت عندما تقول:

ضربي زيداً قائماً، فد (ضربي) مبتدأ أصيف إليه فاعله، و(زيداً) مفعول به له، و(قائماً) حال خالفت المبتدأ ولم تكن في المعنى المبتدأ عينه، لذا نصبت على الخلاف.

(١) وانظر معاني الفراء ١٣٤/١، والانصاف مسألة ٣٠. وهناك راء كثيرة في نصب الاسم بعد واو المعية، فقبل هو الطريقة وقبل هو الواو بعضها، وقبل هو فعل مصدر تقديره لايس انظر هذه الآراء في الانصاف، مسألة ٣٠، وشرح الأشموني ١٤٥/٢، أصول ابن السراج ١٩٨/٢

(٢) انظر الانصاف مسألة ٢٩

(٣) انظر شرح التصريح ٨٨/٢، الجمع ٩٠/٢، الحوي في النحو الكوفي ص ٨٥

(٤) انظر الجمع ٢٤٤/١، ومعاني الفراء ١٥/٢

(٥) الجمع ١٠٥/١

ومن أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الإيحاء أو الفاعلية، فقد على
 للكسائي وقع الفاعل بعد للفعل لكونه داخلاً في الوصف أو متلبساً بالفعل،
 وعلى هشام - وقيل خلفه - رفع الفاعل، لكونه الفعل له، أو هو معنى الفاعلية.
 وليست الحركة على آخره، بأثر من الفعل، إنما العامل فيه معنوي، هي إيحاء
 الفعل له، أو كونه متلبساً به، أو هو المعنى المستتر على قلبه به، وهو
 الفاعلية^(١)...

ويمثل هذا العامل قول: تخلف الآخر في تاصت المفعول به، فهو
 عنده عامل معنوي، هو معنى المفعولية، أي وقوعه مفعولاً بغيره، دور للفعل أو
 للفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل^(٢).

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين المصدرية في مثل:

طلع زيد بئنة، فكلمة بئنة حال مؤولة عند البصريين، وهي منصوبة
 على المصدرية عند الكوفيين^(٣).

ومنها التقريب في مثل قولهم: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً،
 وهذا القمر طالماً. ف (قائماً) و (طالماً) منصوبتان على التقريب، لأن ما بعد
 اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر)، أو في سياقه، فلا يحتاج إلى إشارة أو
 تنبيه إليه^(٤).

على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي،
 وفي ضوئها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سبويه إلى أيامنا
 هذه، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج
 عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة

(١) لمزيد من التفصيل انظر المجمع ١/١٥٩، الأشموري ٢/٤٣، الأشاء والنظائر ١/٢٢٩،
 الانصاف مسألة ١١

(٢) لمزيد من التفصيل انظر المراجع السابقة

(٣) شرح ابن عقيل ١/٦٣٢

(٤) انظر معاني الفراء ١/١٢، ٢٣، ومحاسن ثعلب ٤٤، ٣٥٩

وأراء نجدها مثورة في بطون الكتب، إذ إنها لم تجمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ حيويه محمد بن المستير (فطرب)، ورفض كلي لفكرة العامل النحوي السائد عند النحلة، ودعوة لاستبدال عامل آخر به هو المتكلم، وذلك فيما جاء في آراء ابن جني، ولكنه لم يأخذ به عند التصنيف، ورفض كلي للعامل ودعوة إلى إرساء منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القدماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصمدي وتمام حسان من المحدثين.

وسنحاول هنا عرض آراء هؤلاء العلماء في العامل :

١ - محمد بن المستنير (قطرب)

يرى محمد بن المستنير (قطرب) أنَّ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وإن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يطلقون عند الإدراج، علما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليحتدل الكلام»^(١).

وبذا فإن (قطرب) يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة، وبخاصة استاده سيويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور في ما قاله استاذ استاده الخليل بن أحمد، حيث يقول: «إن الفتحه والكسرة والصمة روائد ومن يلحق الحرف ليوصل إلى التكلم به»^(٢) ولكن الخليل يرى إن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى، وهي إغاثة المتكلم على وصل الكلام، إلا أنها بأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في سية الكلمة وليس في آخرها.

(١) الرجاسي - الابصاح في علم الحروف ص ٧٠

(٢) الكتاب ٣١٥/١

مثل قطرب مرة: فهلا لرموا حركة واحدة؟ فقال: «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، والا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة^(١)» فيحاول أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الأعرابية إلى التوسيع على المتكلم في يطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمام المتكلم فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون، إذ إن العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، يقول «ألا نراهم سوا كلاماً على متحرك وساكن، ومنحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويين، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون» وتذهب المهلة في كلامهم، جعلوا الحركة عقب الإسكان^(٢)»، فالحركات - كما يبدو لها وطبيعة صوتية ليس غير، وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر - كما يرى قطرب - للتخفيف في الوصول عند الكلام، فتسمح الحركات المتكلم من الإبطاء وتكبح جماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب، هي مثل:

الأسد
المروءة
بحر العرب
كم كتاباً
لا تأكل سمكاً وتشرب.

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تُنطق تلو بالضممة أو الكسرة (هي تمييزكم الخبرية) وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يترتب على هذا المهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع.

(١) الإصحاح في علل الحروف ص ٧١

(٢) السابق ص ٧١

رأي ابن جني

من الواضح أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان العلماء القدماء، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من أن قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلا أنهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جني واحداً من هؤلاء يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيويه ومن جاء بعده على منهجه؛ ولكنه لم يسكر وجود عامل في اللغة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة؛ الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول: وإنما قال النحويون:

«عامل لفظي، وعامل معنوي، ليرى أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت نزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المستند بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ»^(١) ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يحثل عنه نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بدلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في المصطلح النحوي ويراها يقصد به أن المتكلم لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، ولا يرى ابن جني وهو العالم الفد، صاحب الحسن اللغوي، والقدرة الفائقة، والبراعة العالية في

(١) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠

تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا.

ومما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سله من النحاة البصريين، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: «ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (بكان) . . . (ويكون) (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتداً ونحوها، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا:

كان يقوم زيد، وإن زيدا مرتفع بكان. . . .^(١) ويقول في موضع آخر: . . . يدل على صحة ما رآه (سيويه) من هذا (تشبيه الأصل بالفرع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تماموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه^(٢)».

ويبدو أن القول بأن ابن جني قد رفض فكرة العامل قول تنقصه الدقة العلمية، وربما كان مصدره قول لأحمد أمين: «ومن لغات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل . . . فهدم ابن جني هذه القضية»^(٣) ويقول: «والناظر في نحو الخليل وسيويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وظل كذلك . . . وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن - مع الأسف لم يجد سميماً^(٤) وهذا إلقاء لا يدعمه شيء في تصنيفات ابن جني، بل أننا نجد كما ذكرنا أن ابن جني لم يخرج على

(١) الخصائص ١/٢٧٣-٢٧٤.

(٢) الخصائص ١/١١٠-١١١، ١/٣٠٤، وانظر مزيد من الأمثلة ١/١١٠-١١١، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٩٦ وإذا ما نظرنا في كتاب المنتخب فإننا نجد في تحريج القراءات التي يسم فيها تعبير الفكرة الإعرابية، يعتمد على فكرة العامل النحوي اعتماداً كلياً وانظر سر الصناعة

١/٢٧٢، ١٣٩

(٣) ظهر الإسلام ٢/١٦٧

(٤) ظهر الإسلام ٢/١١٨

منهج سيويه في فكرة العامل، وإنه يكن قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل وظهور أثره على أواخر الكلم في الجملة^(١)، فإن كان الأستاذ أحمد أمين قد اعتمد في تصوره للنحو الآخر الذي هم ابن جني بتأصيله ولم يجد سمعياً على كلمات ابن جني بأن العامل هو المتكلم، فماذا عساه يقول لابن جني وهو يقول:

«ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرأ، ومررت بكر، فإنك إنما حالت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»^(٢) وقوله: «وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل»^(٣) وقوله: «إن أصل عمل النصب إنما هو للمعلول وغيره من النواصب مشبه في ذلك المفعول»^(٤).

ويبدو أن من الحاجة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهاجاً يذكر في تبرير الحركة الإعرابية، فالرصي، مثلاً، يقول بهذه الفكرة موضحاً إياها، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً، يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموحدة للمعاني، ولعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل»^(٥).

رأي ابن مضاء القرطبي

عقد ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فصلاً في كتابه المشهور «الرد على النحاة» عن العاء العوامل، صدره بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعائهم أن النصب

(١) انظر مثلاً الخصائص ٣١٥/١، ٢٨٧، ٢٥٣/٢، ٢٧٨، الجمع ١٨٠، ١، ٢١٥/١، ٢٣٣.

(٢) الخصائص ٣٧/١.

(٣) الخصائص ٢٩١/٢.

(٤) الخصائص ١٠٣/١.

(٥) شرح الرصي على الكافية ٢٥/١.

والخفص والحزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع، منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعيروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما يحدثه (ضرب)، ألا ترى أنه معيونه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجاز، لأفرق بين ما يلدحه ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يروى عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يروى عنه لغير شيء. أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفسادة^(١).

وبعد أن أفكر لمن مضى على المحلة قولهم: إن العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)، حاول إن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، يقول: «وقد صرح بحلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية. وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم راد تأكيداً بقوله: لا شيء غيره، وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه صائر أفعاله الاختيارية»^(٢) ويضيف «وأما العوامل السحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا لما ظاهراً ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا مطع»^(٣).

ويرى ابن مضى أن الفعل - وهو الأحداث - يكون على نوعين، ويرتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من التوجيهين السابقين، فإن قال النحاة بأن عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنه عمل فعلي كما في السدين السابقين، فإن اجماع السحويين - على نكرة أبيهم - وإن اختلفوا،

(١) الرد على الحلة ص ٨٥ - ٨٦، ط ١، ١٩٤٧، دار الفكر العربي

(٢) السابق ص ٨٦ - ٨٧

(٣) السابق ص ٨٨

فقال بعضهم: العامل في كذا كذا، وبمعصم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، فإن إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم^(١).

ويرى عبد الهادي العضلي^(٢) أن مرد ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية، وإن المسألة هي العامل حلافة عند النحاة، فمهم من عدة المتكلم ومهم من عدة غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات، من أهمها أن ابن مضاء اعتمد التوهم لبناء النقد الذي وجهه للعامل، والتوهم امر مرفوض علمياً ومنهجياً، وأنه اعتمد كذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما أرادي أو طبيعي، وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين.

والذي نراه أن نص ابن مضاء، الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني، يمكن أن يذهب به إلى إن المتكلم - في الحقيقة - لا يرفع وينصب ويجزم ويحرر من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوضى اللغة، ولأحد كل متحدث يرفع وينصب ويجزم كما يريد، بل لأحد تارة يرفع وأخرى ينصب أو . هي تركيب جملي واحد، ولذا فنرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أحداً مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناءً على استقرار لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثالث، فالتوهمان الثاني والثالث فلسفيا بعيدان عن التحليل الوصفي للظواهر اللغوية، يقول: «ومما يجب أن يسقط من العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رقع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكن فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالتصواب أن يقال له: كذا نطقته به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر^(٣)».

(١) ونظر السابق من ٩٣ - ٩٤

(٢) دراسات في الإعراب من ٥٤ - ٥٥

(٣) الرد على النحاة من ١٥١

فقله: كذا نطقت به العرب، يعني إن هذا هو المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يغيرها، في أي عصر كان وأنى وجد، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

فالمتكلم يعرف أنه يقصد الاختبار عتقاً يقول:
دين الله حق.

فيرفع (حق) وليس له غير ذلك، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً صرفياً لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم، وهو الخبر، والخبر في ما ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر يُرفع، فوجب أن يحقق المتكلم ذلك، وإذا سئل عن سبب الرفع قال هو خبر مرفوع، كذا نطقت به العرب.

فإذا أراد المتكلم ممثلاً صرفياً لباب نحوي ذهني مجرد آخر يؤكد الجملة المتقدمة عليه، وجب أن يقول.

دين الله حقاً .

فيعبّر بذلك عن المعنى الذي يريد، وهو الذي رفع في الأول ونصب في الثاني، مدركاً أبعاد المعنى في الحالتين، فتكون الجملة الثانية:

$$\emptyset + \text{دين الله} + \sqrt{\quad} \\ \sqrt{\quad} (\emptyset + \text{نح}) =$$

= جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف والزيادة، ولكن إذا أراد المتكلم المعنى الذي ورد في الجملة الثانية واستعمل الأولى، أو العكس، فإنه قد تجاوز الصواب ولم يصل إلى هدفه، فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل، والحركة الإعرابية ظاهرة لغوية رئيسة في اللغة، وحب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب، وكما جاء في الاستقراء الثابت بالتواتر. فلا يظن أن طوداً شامخاً مثل ابن مصباء - فصلاً عن ابن حي، وهو العلم الشامع في الدراسات اللغوية - يمكن أن يقع في ما يؤدي إلى موصى اللغة، بالرفع والنصب والجر والجزم كما يريد المتكلم، أي متكلم

آراء المحدثين

إبراهيم مصطفى:

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرصبي في القول بأن العامل هو المتكلم، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العمل: «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراب، فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موحدة، وبحثوا عنها في الكلام فحدوها هذه العوامل ورسموا قوايسها»^(١)، فيرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي، أو معوي، ظاهره أو مقدر، يقول: «على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً حالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»^(٢) ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول: «وبحث نبحت عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى. . . ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»^(٣). ويقول: «وإذاً وحب أن

(١) إحياء النحو ص ٣٦

(٢) إحياء النحو ص ٤١

(٣) السابق ص ٤١ ٤٢

ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثانياً الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وروبط الكلام^(١).

ولذا فقد أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الصيغة علماً للإسناد، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسد إليها ويتحدث عنها أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط أداة أو بغير أداة كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الحميفة المستحبة عند الهمز، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة^(٢)، فلإعراب الصيغة والكسرة فقط، وليست بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام^(٣).

وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شارحه. وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه «إحياء النحو» (أنظر هوامش الصفحات، ١، ٦، ١٠٤، من إحياء النحو) ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟

ولعل السبب في عدم ذكره الهمشري في عداد الأئمة الذين تأثر بآرائهم لأنه أحرى شيئاً من التعديني - فيما أظن - على قول الهمشري فخرج به من حدود التبني والاحتيار إلى اعساره قولاً خاصاً به^(٤).

(١) نساج ص ٤٩

(٢) نساج ص ٥٠

(٣) إحياء النحو ص ٥٠

(٤) نظر عند هادي نفصلي، دراسات في إعراب ص ٦١

يقول ابن يعين في شرح المفضل: «قال صاحب الكتب (يعني الزمخشري):

هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم القاعية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لشيء الجنس واسم لا وما المشبهتين ليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له، والحال والتميز والمستثنى لمصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن، والممضوب بلا التي لشيء الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين ليس، ملحقات بالمفعول، والخبر عدم الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتوابع^(١)»

ومن الواضح أن بين الرأيين تفاوتاً كبيراً، حتى إن نرى أن الرأي اللاحق يعد فرعاً على السابق، والأصل أقوى وأمن من الفرع، فقد جعل إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الخفة، تقابل القول القائل في أياما هذه «سكن تسلم» وجعلها الزمخشري علماً لعدد من الأبواب الحوية وما تشير إليه من معاني، شأنها في ذلك شأن الصمة علم للفاعلية وما الحق بها، والكسرة علم للإضافة، وهذا يقرب إلى تعليل الطواهر الدعوية من ذلك، فضلاً عما في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من ضعف في تخريج قولهم مثلاً: أصبح الطالب مجتهداً، ولا في مثل إن الطالب مجتهد، فهل تعد الصمة علماً للإسناد في هذين المثالين أم أنها علم له تلوقمعية عنه أخرى.

وبعد هذا العرض، نتساءل عن الحديد في محاولة (إحياء النحو) في ميدان النحو، إن كان الحديد في القول بأن العامل هو المتكلم فقد أوردنا هذا الرأي لابن حبي وغيره من القدماء، وإن كان الحديد في إنكار العامل، فالقول الذي تقدم عبد ابن مصاب أقدم وأقوى، وأما إن كان الحديد في هذه

(١) شرح المفضل ٧١، ١ و نظر عدد اهادي نصبي، د سار في لإعرب ص ٦٢ ٦٥

المجولة هو جمع هدد من الأبواب للمعوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند إليه^(١)، ليكتفي بهذا في إعراب كل واحد منها، ويقال في إعراب المبتدأ: إنه مسند إليه ويقال في إعراب الفاعل إنه مسند إليه، ويقال في إعراب نائب الفاعل إنه مسند إليه، فإن هذا أمر قد نسب إليه أصحاب علم المعاني في البلاغة وإن كان لهذا الرأي نصيب من التحديد، ولكنه عكر عليه بما حاوله من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة... فالفرق بين أحكام هذه الأساليب بحيث لا يمكن إنكاره^(٢).

«(٣) ولكن هل يصح إن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم البلاغة، لا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات، وهذا لأن علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتكثير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنها معان ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل.

أما النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة... فلا بد أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملة الاسمية، ويعرف ما تفيد وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا جملة الفعلية ويعرف ما تفيد وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرب ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا

(١) وانظر عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد من ٧٩ - ٨٠.

(٢) النحو الجديد من ٧٩.

(٣) السابق من ٩٠.

معنى حملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناه مع الفاعل ومعملها مع ما
يسمونه نائب الفاعل

ولسا ندري بعد هذا ما الذي يراه الدكتور طه حسين من تجديد للسحو
والأدب العربي في هذا الكتاب يدفعه للقول: «وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى
إحياء السحو. فأنظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك
علماً ميتاً وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الدوق، ثم منرى إن
إبراهيم لا يعرض عليك مسائل حامدة هامدة، ولكنه يفتح للسحوين طريقاً إن
سلكوها هل يحيوا السحو وحله، ولكمهم سبحيون معه الأدب العربي
أيضاً»^(١)

ومما يحذر ذكره أن تلميذ إبراهيم مصطفى الدكتور مهدي المخروهي
قد تنى منهج أستاذه في كتابه: «في السحو العربي: نقد وتوجيه» وفي السحو
العربي قواعد وتطبيق يقول: «... وقد اعتلت العربية بالصمة والكسرة
اعتداداً خاصاً، فجعلت الصمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة. «
الفتحة علم لما ليس بالإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز
بعضها من بعض بما تزدبه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية»^(٢)، ويقول في
موضع آخر: «والقول بأن الصمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا
يزعم وجوده، والواقع أن الصمة ليست أثراً لعامل إعطي ولا مموي، وإنما
هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم السحوية»^(٣).

ولعل أبرز الأمثلة التي تبيّن اقتران التعليل أثر الإسناد قوله «ليست
الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنها علم على كونه الكلمة حارّة عن نطاق
الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز
والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الحقيقية المستحقة التي يهرع إليها
العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً»^(٤)

(١) إحياء السحو، التقديم ص ٣

(٢) في السحو العربي نقد وتوجيه ص ٦٧

(٣) السابق ص ٧٠

(٤) السابق ص ٧٦

رأي إبراهيم أنيس

لا يرى بأن مناقشة رأي إبراهيم أنيس الذي أورده في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الإعرابية مدلول، لا يراها تحتاج إلى مناقشة طويلة، ويكفي أن يورد رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثيره فطرب (محمد بن المستنير، ت ٢٠٦ هـ)، ويأن العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يخفى على الشادين فضلاً عن العلماء. يقول إبراهيم أنيس: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحل المعاني في أذهان العرب القدماء كما يرغم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها بعضاً»^(١)، ويقول: «ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن يقرأ جبراً صحيحاً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالتحريك نوع من الاتصال، فسرى أنه يفهم معانيها لفهم بهما تعهدنا للعطف في إعراب كلماته برفع المصوب ويصب المرفوع أي جره»^(٢). ويقول: «فليست حركات الإعراب في رأي عصرنا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إنها الأصل في كل كلمة هو سيكون تحريكها سواء في هذا ما يسمى بالمعني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رعم هذا، واضحة للصيغة لم تفقد من معانيها شيئاً»^(٣)، ويقول فطرب: «إنما أعربت (الحرف) كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصه بالسكون أيضاً لكأن يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم سوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكن يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٥، ف بعدد

(٢) السابق

(٣) السابق

يستعملون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان^(١).

ويعتمد إبراهيم أبس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة. وعلى السياق الذي يحيط بانشاء الجملة وظروف قولها

ولا يريد أن يطيل القول في مناقشة هذا الرأي لسيب أولهما إن الأح الكريم والصدیق الرفی السعودی الدكتور عبد الهادي الفصلي قد ناقش آراء إبراهيم مصطفى مناقشة علمية عميقة^(٢)

وثانيهما: إن قضية ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر لا يحصى على أحد من الطلاب فضلاً عن الباحثين. فالفائل: أكرم جالداً محمد، يعني أن الفاعل محمد، وإن تأخر. والمفعول جالد رعم تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اجتماع الحركة الإعرابية لسبب صوتي، فإن الترتيب يقف قريبة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، ففي المثل: أكرم موسى عيسى

وجب أن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، ولا نطن أن أمر الحركة الإعرابية وهيئتها الدلالية كان يحصى على الأستاذ أبس، في الأمثلة التالية

| | | |
|---------------------|---------------|------------------------|
| نحن العرب | نحن العرب | (على الاختصاص) |
| الأسد | الأسد | (على التحديد) |
| أحاك / الكتاب | أحوك / الكتاب | (معنى الأغزل) |
| كم كتاباً | كم كتاب | (على الأحبار والتكثير) |
| استوى الماء والخشنة | .. . والخشنة | (على المعبة) |

(١) الرجائي، الإيضاح في علل الحروف ص ٧٠

(٢) دراسات في الإعراب ٦٥ - ٨٦

ويكفي في الرد على إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في هذا المقام أن نورد عدداً من أقوال السحاة العرب القدماء التي تشير إلى أدراكهم التام ما للحركة الإعرابية من قيمة دلالية. يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتبرها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وابنتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تبييناً عن هذه المعاني، فقالوا (ضرب زيدُ عمرًا) ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، ومنصب (عمر) على أن الفعل واقع به . وقالوا: (هذا علامٌ ريد) فدلوا بخفض (ريد) على إضافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعروا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»^(١).

ويقول ابن فارس: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستههام والدم إلا بالإعراب»^(٢).

ويقول ابن الخشاب: (. وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التست»^(٣).

فالصمة والفتحة والكسرة علامات معاني وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية. وليست للإسناد والإضافة فقط، ولا الفتحة منها للحمزة كما يرى الباحثان إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس

رأي الدكتور تمام حسان

يعتمد الدكتور تمام المسح الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات

(١) الإيضاح ص ٦٩

(٢) الصاحي ص ٦٦ وانظر ص ٧٧

(٣) المرجل ص ٣٤

في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على حرافة العمل النحوي والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية^(١). وكان الدكتور تمام قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له، يقول: «الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللمعة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تنجم إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللمعة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن المعرفة ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصاحفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه^(٢)». فأخذ تمام حسان من عهد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأنها تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللمعية والمعوية والحالية، موجهاً إلى ذلك قول الجرجاني «يأخذ بعضها بحجر بعض» وقوله «هذا هو السبيل فليست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأ إلا إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فازيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بعمية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل باب من أبوابه» فيرى أنه في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل

(١) اللغة العربية مصنف ومناهج من ١٨٩

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية من ٥١

المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر.

١ - القرائن المادية.

٢ - القرائن العقلية.

٣ - قرائن التعليق.

وتقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تنقسم إلى: مقالية وحالية، والمقالية تنقسم إلى معنوية ولفظية، وتنضم المعنوية: الإسناد والتخصيص والنسبة والتسمية والمخالفة. ولما اللفظية فتضم: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والنظام والأداة والتنعيم. ولكل من هذه القرائن علاقات سببية صغرى أو كبرى يحسب القسم الذي هي منه، ففقرينة التخصيص علاقة سياقية كبرى بها تنمط مجموعة من الأنواع النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) التي هي أعم منها وتشملها جميعاً وتصر القرائن الصغرى المنفردة عنها عن جهة خاصة هي فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة هي الجملة^(١).

فإذا قلت مثلاً ضرب زيد عمرو، فإن إسناد الضرب إلى المستند إليه كان مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي إن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من إسند إليه، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه، فطوّعت لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو

وإذا قلت^(٢): أتيت رعية في لقائك، أو كي ألقاك أو لألقاك. الخ فإنك قد إسدت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب حاص وهو قيد العائية وهي القول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن هناك قرينة معنوية وهي قرينة معنى المعية وهي التي تفيد المعنى وتعيده^(٣).

والطريقة قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه بمعنى الإقتران

(١) نظر اللغة العربية معاً وماها ص ١٩٤ وما بعدها

(٢) السابق ص ١٩٥

(٣) السابق ص ١٩٥

الزماني أو المكاني^(١) . وتعد قرينة التحديد والتوكيد وتعزيز المعنى الذي يعينه الحدث في الفعل بليارد المصطلح المشترك مع الفعل في ملدته، لأن المصدر اسم الحدث، تعد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق^(٢) . وتقف قرينة الملازمة للهيئات قرينة معنوية دالة على الحال^(٣) .

وتفسير الأدوات قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الأستاذ مثل: طاب محمد نفساً، أو في التعدية: زرعت الأرض شجراً. أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مبهم، مثل: اشترت مترين حريراً^(٤) . وعلاقة الإخراج قرينة دالة على باب المستثنى^(٥) والمخالفة قرينة تشير إلى الاختصاص وهناك عدد من القرائن اللفظية^(٦) تمثل الحركة الإعرابية واحدة منها، أما بقية القرائن اللفظية فهي الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام، والأداة والنعمة. ويقصد بالرتبة ما قصده النحاة بالترتيب وما قصده البلاغيون بالتقديم والتأخير. ومن الرتب ما هو محفوظ كما هو بين الموصول والصلة والصفة والموصوف والمعطوف نسقاً والمعطوف عليه وكذلك الحال في بقية التوابع والتمييز وفعله والأدوات التي لها الصدارة والجار والمجرور . . الح ومنها ما هو غير محفوظ كما هو بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والحال والمفعول به . .^(٧) . وأما الصيغة فأبها قرينة لفظية تدل على الباب الذي تنتمي له، كما في الاستفهام والنفي وفي صيغة الفعل أو الصفة^(٨) .

أما المطابقة فمبدأها الصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في

(١) السابق ١٩٦

(٢) السابق ١٩٨

(٣) السابق ١٩٨ .

(٤) السابق ١٩٩

(٥) السابق ص ١٩٩

(٦) السابق ص ١٩٩

(٧) السابق ص ٢٠٥ وما بعدها

(٨) السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩

الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعريف، وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائماً اعتماداً على قرأتين آخر

أما الربط فيتم بربط أحد المترابطين كما بين الفصلة والموصول والمستند والخبر، والحال وصاحبه المفعول ونبته والقسم وجوابه والشرط وجوابه الخ ويتم الربط بالضمير المائد أو بدخول أحد المترابطين في الآخر، أو بحرف كما في الفاء الواقعة في جواب الشرط^(١).

ويتم التضمين على وجهين: أولهما: يتم بالطرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقته منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً ووصلاً ووصلاً وهو ما يسميه «التوارد».

وثانيهما: يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل الحواري العنصر الآخر فيما يسمى «التلازم» أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمى (التنافي). سورها يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعية^(٢).

أما الأداة فهي قريبة لفظية هامة في الاستعمال اللغوي، والأدوات على نوعين، منها ما يدخل على الحمل ومنها ما يدخل على المفردات وهي تحمل قيماً خلافية تتصافر مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى^(٣) وأخيراً النعمة الصوتية، وهي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة وهي تقوم بوظيفة الترتيب في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي وتكون النعمة قريبة دالة على كثير من الأنواع النحوية، الانفعالية منها خاصة^(٤).

ويرى الدكتور تمام إن تصافر هذه القرائن يعني عن القول بمكرة العامل

(١) السابق ص ٢١٣

(٢) السابق ص ٢١٦ وما بعدها

(٣) السابق ص ٢٢٤

(٤) السابق ص ٢٢٦ وما بعدها

السحوي الذي قال به السحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة^(١) وهو قاصر عن تفسير الظواهر السحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتورع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعموية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمسطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في مناهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل رأي الدكتور خليل عمايرة^(٢)

يبدأ الدكتور عمايرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين الاسمى والفعلية، وبدا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية (أو ظرفية كما يرى ابن هشام) هو إمساك بالحلقة الثانية من التسمية. فهي أما توليدية اسمية أو توليدية فعلية. ولكي إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي يحصرها في خمسة عناصر^(٣). فإنها تصبح جملة تحويلية، ولكنها تبقى كما كانت، اسمية أو فعلية؛ لأن العبرة بصدر الأصل وتكون الجملة التوليدية لغرض الأخبار^(٤)؛ أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى. تقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين رئيسيين.

١ - توليدية اسمية

أ - اسم معرفة + اسم نكرة

ب - شبه جملة + اسم نكرة.

(١) السابق ص ٢٣٩

(٢) سندكرها فيما بعد وانظر في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٦ - ٨٨

(٣) إلا في الاستعمالية القائمة على الخبر الذي له صدر الكلام والمشتد المؤخر، وهذا موضع نظر، ستناقشه في فصل أسلوب الاستمهام

(٤) كان هذا المعنى قد عدّ ليكون في كتاب الحر مع د حداد

٢ - توليدية فعلية :

- أ - فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)
 ب - فعل + اسم مرفوع + اسم^(١) + اسم^(٢) + اسم^(٣)
 ج - فعل + مفعول به ضمير + فاعل
 اما عناصر التحويل فهي :

١ - الترتيب: وهو في هذا السد احد برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز وبرأي أهل الكوفة، ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سيويه وأبي حيان في البحر المحيط من أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد، وبذا فإنه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة.

محمد بلّغ الرسالة

جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، فهي تنتقل عنده من جملة تحقق بنية سطحية Surface Structure إلى جملة تحقق بنية عميقة Deep structure لا يحض المعنى فيها للفظ أو للتفسير الذي يعتمد فيه على «الحدس»، وهو بهذا يخالف العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي. ويصع قاعدة لتحقيق المعنى يعهمها السامع ويحققها المتكلم^(١). ويسوق عدداً من الآيات مبيناً أهمية التقديم:

إياك بعد وإياك نستعين

فإياي فاعبدون

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم .

والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً

لكن ترزقكم وإياهم

الله يعلم ما تحمل كل أنثى

الله يسط الرزق لمن يشاء . . .^(٢)

(١) في بحر اللغة وتراكيبها ص ١٧٨ ون بعده

(٢) السابق ص ٩٤ - ٩٦

٢ - الريادة: ويقصد بالزيادة إصافة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملة تحويلية. والزيادة تكون في صدر الجملة وخالفاً تؤدي إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التعبير ليس بعمل من المورفيم الذي يرد في الجملة، وإنما هو اقتضاء سلبقي في أوله، قياسي فيما بعد^(١) ولا بد لكل كلمة تزداد في الجملة من أن ترتبط بمؤرتها فإن كانت تحويلية فعلية فمؤرتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية فمؤرتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالبويرة ارتباطاً يحقق المعنى ويشير إلى الباب التحوي الذي جاء المعنى الصرفي الذي يرد ممثلاً له وأخذاً حركته، هكذا^(٢).

| حركة الباب التحوي | الرفع C الضمة والتون | الرفع C الضمة الألف، الواو | النصب C الفتحة، الألف الياء | النصب |
|----------------------|-------------------------|--------------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|
| الباب التحوي | المعل المضارع | الفاعل | المفعول به | المفعول له |
| الممثل الصرفي | يكتب، يدرس، يلعب | علي، خالد، المهندسون هذا، هو . | الدرس، إياك، المهندسين | إجلالاً، احتراماً، تكريماً، عقاباً |

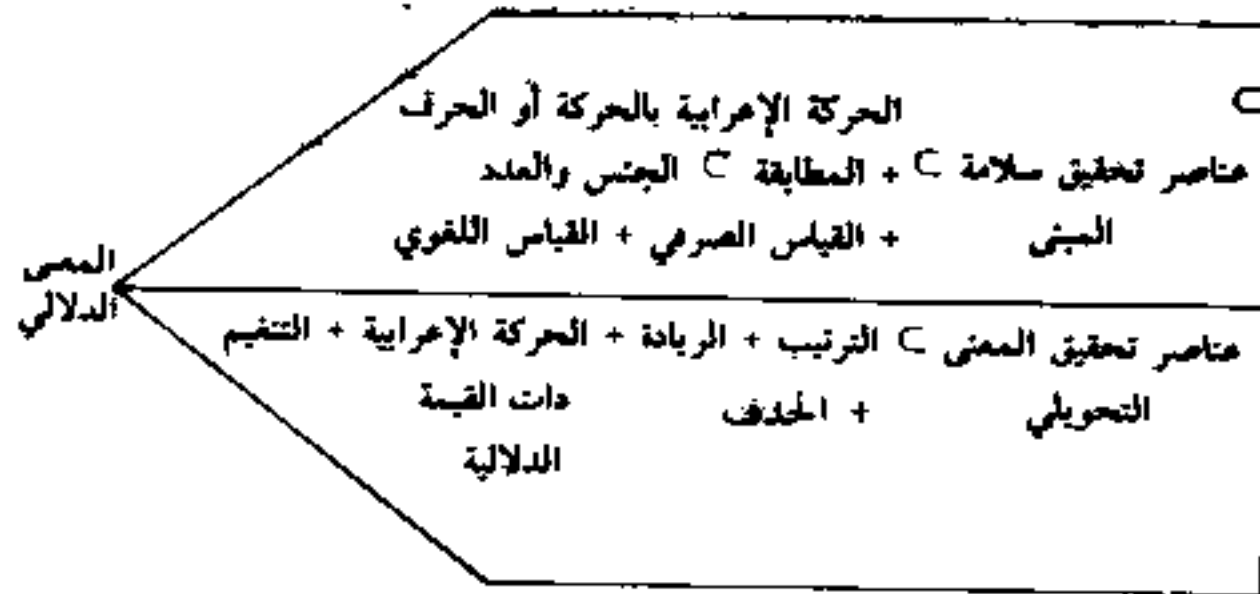
ويكون ارتباط الكلمات بالبويرة كما يلي^(٣)

(١) السابق ص ٩٦

(٢) السابق ص ٩٨

(٣) السابق ص ٩٩

وهذا
يساوي
قوانين النحو
وقوانين اللغة
تتضمن



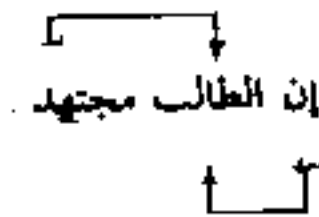
ويرى أن القياس اللغوي من أهم الأسس التي تحقق سلامة المعنى،
ويضع لها الرسم التوضيحي التالي^(١).

| | | |
|------------------------------------|-----------------------|--------------------|
| GR ⊃ SS ⇒ | القياس → اللغوي | TR ⊃ DS = OVS |
| VSO ⊃ الأحار ⇒ محمد بلغ الرسالة | → × | TR ⊃ DS = SVO × |
| SVO ⇒ | | |

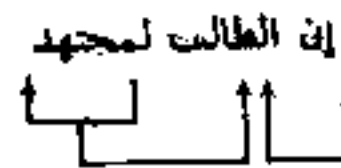
ويرى أن ما يسمى بالحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماصية
الناقصة وأفعال الشروع والمقارنة والرجاء وأفعال المدح والذم (نعم،

(١) السابق من ١٨١

ويشعر، وحيداً) عناصر زيادة تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقيق غرضاً بعينه هو التوكيد أو التمني أو الترحي أو الاستمرار أو الزمن الماضي أو الشروع أو ... الخ، وما يظهر على الكلمات التي تلي آياً من هذه الكلمات فإنه ليس بآثر منها، وإنما هو القياس اللغوي الذي يوجب أن يأخذ المبنى الصرفي حركة الباب النحوي الذي يمثل مثله مشيراً إلى علاقة نحوية تركيبية، وهي المعنى الذي يراعى نقل الجمل التالية إليه. وهذه الحركة ذات قيمة كبيرة في تحقيق سلامة المعنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، نقول مثلاً:



\check{V}^e (المسند إليه + المسند)^(١) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.



\check{V}^e (مسند إليه + \check{V}^e (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد والمسند فيها مؤكد بمؤكدين



$\check{V}^e \check{V}^e$ (مسند إليه + \check{V}^e (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين، والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات

(١) \check{V}^e معي عنصر توكيد

وهو يرى أن الحركة التي لا تظهر (الإعراب التقديري) فلا قيمة له وما كان الدافع له إلا القول بنظرية العامل فإن قلت مثلاً:
إن يدرس علي فهو ناحح.

فلا وجود للحركة الإعرابية على (فهو ناحح)، لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللعوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، والقول بها صرب من العبث،

وهي هذا البند (سد الرهافة عنصر من عناصر التحويل) يقترح تحريجاً لبابى الاشتغال ولما يسمى «لغة أكلوي البراعيث»
ففي الاشتغال، يعد الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً أو مسبوقاً ناداة، هو معمول به مقدم لعرص التوكيد، والضمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي واستبدال الاسم بالضمير، خلافاً للقول بأن الطاهر لا يؤكد بالضمير

وهي ضوء هذا الذي توصل إليه يقدم تحريجه للغة أكلوي البراعيث، قالوا أصلاً هي البراعيث كررت ثابتة وقدمت على المعمول لكونه ضميراً، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير^(١)

٣ - الحذف ويأخذ سنده في قوله في هذا البند مما جاء بعد كل من اس جنى وعبد القاهر الجرجاني، ويرى أن الحذف يكون في ركن رئيس في الجملة التوليدية فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية ويتحقق الجرز الرئيس في تعريفها «الحذف الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى بحس السكوت عليه» ويكون الحذف لدلاعه في القول والإيجاز فيه،
أو للتعظيم أو لتخفيف

ويرمز للركن المحذوف بالإشارة ⓪ التي ترمز إلى ركن محذوف، وهو عنصر تحويل.

(١) لربد من التعصيل في تحصيل حمله الشرط وحمله القسم وحمله النداء وحمله المدح والذم، انظر
سائر من ص ١٠٠ - ١٢٦

٤ - الحركة الإعرابية . ويرى أنها تكون ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للأخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر وهذا يكون في جملة التحذير، والإعزاء، والاحتصاص، والفعل أو الاسم المصوبين على المعية، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستهائية محولاً عن حركة الحر بعد كم الحرية، فلا أثر للعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المعنى والحركة الإعرابية وتبريرها، وإهمال للمعنى الذي حلت الجملة أصلاً له، يقول راداً على من يعيش وابن السراح والأشعري في قولهم في الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر يحلله العامل في محل الإعراب^(١).

يقول «لهؤلاء نقول إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة» له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النص من معنى، فيكون تعبيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه، فإذا قال المتكلم: الأسد (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير ولكنه إن قال الأسد (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تعبير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه أن غير فونيم آخر في الكلمة، تعبرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل إداً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة، ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التعبير في الحركة إلا شحنة للتعبير في المعنى وليست الحركة شحنة لأثر عامل كما يرى المحقق^(٢).

٥ - التنعيم

يفرق الدكتور عمايرة بين السر الصرهي الذي يرى أن العربية لا تعبره اهتماماً، بمعنى أن السر فيها لا يقوم بأي دور في نقل المعنى الصرهي إلى معنى

(١) وانظر جمع ٤٢/١، وشرح الأسعري ١٩٠.

(٢) في نحو اللغة وبركتها ص ١٥٦ - ١٥٧.

صرفي آخره أو من نائب إلى نائب صرفي آخره وسر الدلالي الذي يرى نائب
العربية تشرك غيرها في الإعتماد عليها^(١)

ويرى أنه يمثل عنصر تحويل رئيس سهل الحمله لتوليديه من معنى
الإحدر إلى حملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى لاستفهام والتقرير،
التعجب أو التهكم والسخرية أو الح

ولكن لما لم يكن للحملة الصوبة دور في الحركة الإعرابية على ، حر
الكلم في الحملة، فإن السحاة العرب الفدعاء قد همبها ، في حد كبير

ويرى الدكتور عمايرة أن هذه هي العناصر الرئيسة التي سهل الحملة من
توليديه، فيها معنى سطحي، إلى تحويليه فيها معنى عميق، أما وجود الحركات
الإعرابية - عنده - على أواخر الكلمة، فأن لم يكن عنصر تحويل فهي اقتضاء
قياسي ليس غير

هذه أهم الآراء في فكره العامل قديمًا وجديرًا بين مؤيد ورافض،
وهناك آراء لعدد آخر من الباحثين ولكنهم لم يصنعوا بديلًا له، أو أنهم وضعوا
بديلًا لا يظهر أثره في تعليل الظواهر المعونة بشكل عملي فأعرضا عن شرح
محاولاتهم في هذه الدرسة

والذي يراه، أن بحركة إعرابه تكون قصاء لقياس لعوي جاء عن
العرب الأول، ورصد السحاة لقضاء له أنون بحويه أعطوا لكل نائب نحوي
حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تعبّر الحركة الإعرابية اقتضاء بعنصر من
عناصر التحويل كالربدة أو الحركة التي سهل معنى الحملة من الحربة ، في
معنى التحدير أو الاعراء أو لاحتصاص أو جمعة أو إني معنى الاستفهام بعد
(كم) تفرقها عن الحربة والحملة

محمد محمد

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً فتصت أن يكون آخر منصوبة مفعولاً إلى

(١) السبق ص ١٧٣ وما بعدها

الزمن الماضي، في حين إذا دخلت عليها (إن) مثلاً اقتضت أن يكون المبتدأ منصوباً محولاً إلى حالة التوكيد، والجمل.

لم يحضر خالد
لن يقرأ عليّ الصحيفة
لا تلعب وقت الدرس
لا رجل في البيت

فقد حصل تعيير في الحركة الإعرابية على الممثل الصرهي للباب
البحوي في الجمل اقتضاء لعنصر التحويل بالزيادة، هي الأول انتقلت
الحركة من الصمة على الفعل المضارع إلى السكون اقتضاء للحرف (لم)
وتحويل الجملة في معناها إلى الزمن الماضي، في حين إن عنصر الزيادة في
الثانية (لن) اقتضى فتحة وتحويل معنى الجملة إلى المستقبل، أما في الثالثة
فاقتضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي، وأما
في الجملة الأخيرة فقد اقتضى عنصر الزيادة (لا) الفتحة على المتدأ، ونقله
عن موقعه الأصل (المؤخر) في الجملة الأصل: في البيت رجل، واقتضى
عنصر الزيادة أيضاً هي الخبر. أما في الجمل:

المروءة
الضلال
نحن العرب
لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً
سرتُ والليل
كم كتباً قرأت

فيه يرى أن كلاً منها محولة من أصل كانت فيه في حالة الرفع باستثناء
الجملة الأخيرة التي جاءت محولة عن أصل كانت فيه في حالة الجر، فكانت
الفتحة عنصر تحويل نقل الجمل من معنى الجملة الحرة إلى معنى الاعراء
والتحذير والاحتصاص والجمع أو المعية أو إلى معنى الاستفهام، وليست
الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محدودة تارة جواراً، وأخرى وجوباً

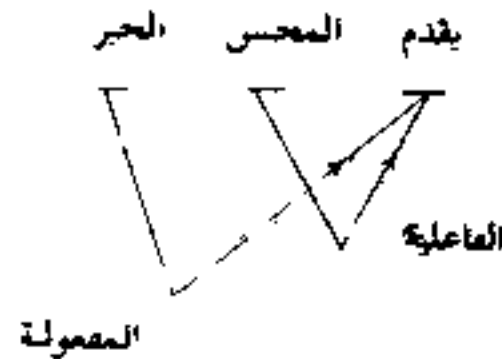
يأطهرها تنقل الجملة من باب إلى باب آخر

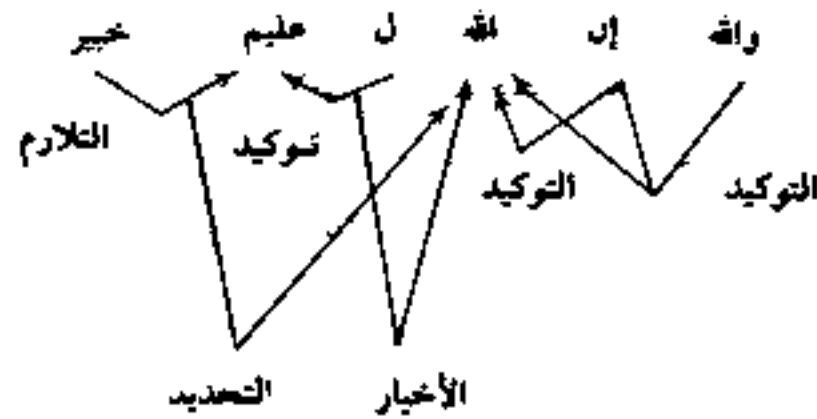
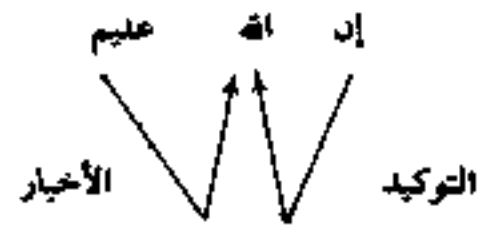
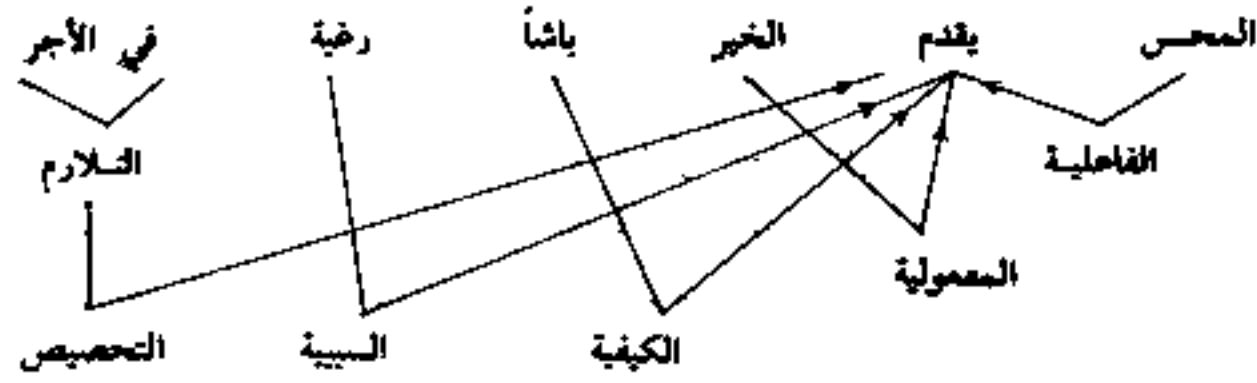
فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل الـمتة، بل هي حركة اقتضاء إما
لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة لتوليدية كما في المبتدأ بعد (أن) أو
الحرف بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقدار والفرعاء في مثل

أحد علي يدرس

حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ
فتحول إلى اسم حر أو هي حركة اقتضاء لمعنى حديد بصرف إليه الحمه
بكمالها كما في التحدير والأعراء والاختصاص والمعنى الح، وليست أثراً
لعامل ظاهر أو مقدر، وما كان تقدير الحاجة لعامل، وهو فعل متعدي، إلا تبريراً
للحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة صمه لكان الفعل المقدر
يحتاج إلى الاسم المعروف فعلاً له، كما جاء في قول عصف الدولة لأبي عبي
الفارسي، ما الذي نصب (علياً) في قولهم. جاء الغوم إلا علياً، فأجاب
الفارسي: امشي فقال عصف الدولة، لم لم يكن امتع فرغت

فإذا اتحدنا لكل جملة نواة ترتبط بها بقية الكلمات في الجملة، أو
تتصل بها سبب من المعنى الذي يترتب عليه تغيير في المعنى، واتحدنا من
الفعل نواة للجملة التوليدية الفعلية، ومن المبتدأ نواة للجملة التوليدية
الاسمية، فإن كلمات الجملة الأصل في الجملة التوليدية وكلمات الرئاء في
الجملة التحويلية ترتبط بالنواة تقدمت عليها، أو تأخرت عنها، وهذا لارتباط
هو الذي يحدد المعنى الذي جاءت له الكلمة في الجملة، هكذا





وكما قد أوضحنا إن هناك كلمات تعامل في العربية كأنها كلمة واحدة
فتكون العلاقة بينها علاقة تلارم، كما في المعن والمعدل
والجار والمجرور

والمضاف والمضاف إليه

والموصول والصلة

والنعت والمفعول^(١)

وتحديد العلاقة بين السؤرة وما يحيط بها يضم المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الدلالي الذي يعبره لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، وبه نستطيع تجاوز كثير من العقبات التي حرها العامل ونظريته، فنعيب إلى المخطط السابق خطاً آخر يحدد المستوى الدلالي وما يتم فيه من علاقات مع سؤرة الجملة، كما يلي:

| الحالة الإعرابية وحركتها | الرفع C الصحة، الألف نواو | الرفع C كالسابق | النصب C الفتحة، الألف الهاء | النصب C كالسابق |
|---------------------------------------|---------------------------------|-----------------------------|---|------------------------------------|
| الممثل الصرعي | يسجر، نقرأ يكس | خالد، علي أموك، الوالدان | الرسالة، الصحبة الرجلين، لمهندسين | رعية، قرامة انجذراً الح |
| الناب المحوي | الفعل المضارع | الفاعل | المفعول به | المفعول له أو المفعول المطلق |
| العلاقة بين الأوتار وارتباطها بالسؤرة | | الفاعلية | المفعولية | التي |

(١) انظر تفصيل المول في هذا في الفصل الثالث من مؤلفتنا في نحو اللغة وبراكيتها

فيأخذ الممثل الصرفي من الباب السحوي الذي يمثله المحركة التي تعبر
عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي ليبدأ دور
المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب
السحوي بسورة الحملة. ونضرب هنا مثيل لتوضيح ما كررنا إليه:



فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الضمة،
لأن الباب السحوي الذي جاءت تملكه هو نائب الفاعل، وبإثبات الفاعل من
المرفوعات في الاستقراء والتفعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة
الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا إن الممثل الصرفي جاء بـممثل
نائب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فتمثل الضمة لأنه مفرد، وهذا غاية
ما يطلب من المستوى التركيبي فيما يسمى بحظ سلامة المبنى^(١)، فيتدخل
عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأولى مشيراً إلى أن هناك حداً في
الجملة بالحملة تحولية فعليه فاعلها محدود، ويبقى المفعول معمولاً في
ارتباطه بسورة الحملة، والفاعل عالياً يهدف للجهل به كما في الجملة الأولى
أو للعظم به ولتوضوحه تماماً كما في الجملة الثانية وما جاء من ضربها على
المفظ الأول مثل حُلقت السموات والأرض بالمسطاس

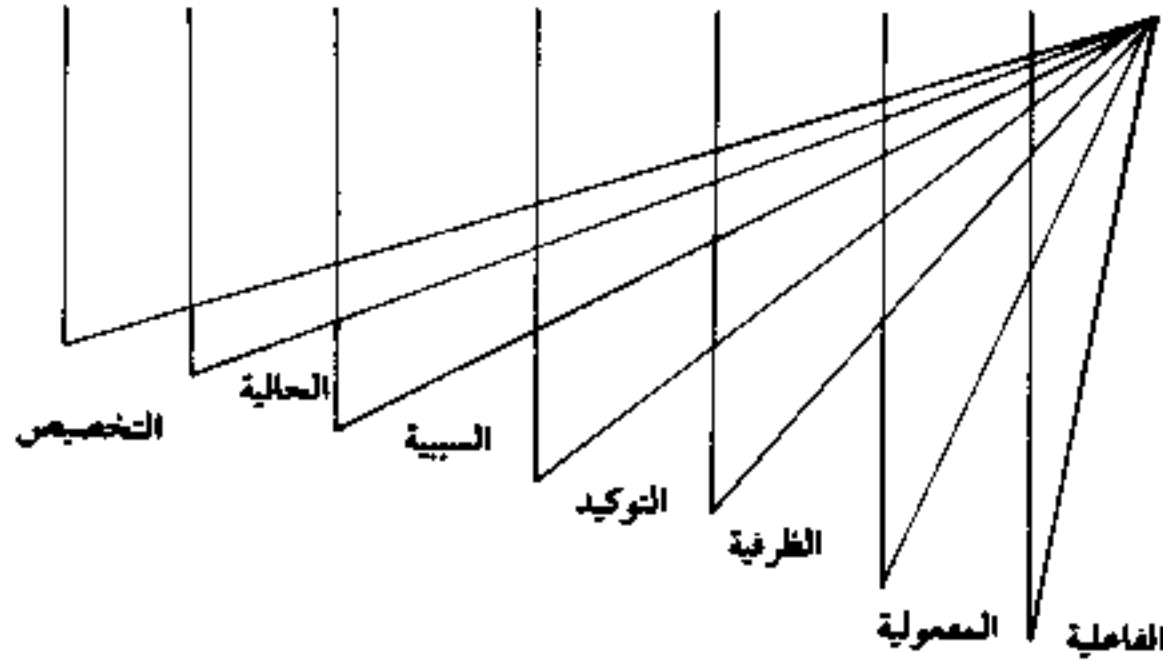
يبحث الإنسان يوم القيامة
يكافأ المحسن على إحسانه
قطعت الشجرة الح
أو من الصرب الثاني وعلى سطره مثل

(١) انظر بعض الثالث من مؤلفنا في بحر اللغة ونراكيبها.

انتصر الجيش
وابهزم العدو

فالعلاقة بين (قتل) و(الرحل) هي علاقة المفعولية وأن كان نائب
الفاعل يأخذ الضمة أو حالة الرفع، وكذلك العلاقة بين (الرحل) و(مات) هي
علاقة المفعولية، وما أخذ الممثل حركة حالة الرفع إلا ليحقق سلامة المسمى
بأن يأخذ الفاعل علامة حالة الرفع، هكذا:

فعل مضارع الفاعل المفعول به المفعول فيه المفعول المطلق المفعول له الحال المجرور



فالكلمة التي تمثل الباب السحوي الأول تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل
الباب الثاني تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثالث تأخذ علامة
النصب، وهكذا الحال في المسمى الذي يمثل الباب الرابع والخامس
والسادس والسابع أما الذي يمثل الباب الثامن فيأخذ علامة الجر، فأما علاقة
الأبواب بالثورة فتحدد الكلمات التي تأتي أسفل الخط (خط الباب السحوي)،
وهي كلمات معان، فاعلية، مفعولية، سببية، كيفية، تخصيص، حالية، ظرفية
زمانية، ظرفية مكانية. . الح.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأخفش

معاني القرآن، ت. فائر فارس الحمد، ط ١، محرم ١٤٠٠ هـ، نشرين ثاني
١٩٧٩م، المطبعة العصرية - الكويت

الأزهري:

شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى، لبنان الحلبي، مصر

الاستراباذي، الرضي .

شرح الكافية، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية - بيروت
١٣١٠ هـ، ودار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٩م

الأسنوي :

الكوكب الدرّي ، ت. محمد حسن عواد، ط ١ ، ١٩٨٥ ، دار همار للنشر
والتوزيع - عمان .

الأشموني :

شرح الأشموني ، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية
١٩٧٠م

أمين ، أحمد :

ظهر الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ابن الأنباري

أسرار العربية، ت. محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي دمشق ١٩٥٧م

الانصاف في مسائل الخلاف - ت. محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة
١٩٦١م.

الأندلسي، أبو حيان .
البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٨م

الأهدل، محمد
شرح الكواكب الدرية على شرح منتممة الأخرومية، دار الكتب العلمية -
بيروت

برجسترايسر .
التطور الحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٩٨٢م، مكتبة
الحائجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، والطبعة الأخرى بترجمة محمد
علي النجار
البزرة، أحمد مختار
أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق -
بيروت ١٩٨٥م.

البطيوسي .
كتاب الحل في صلاح الحل من كتاب المجمل، ت سعيد عبد الكريم
السعودي، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠م.

البعدادي
حراة الأدب، ت عبد السلام هارون ١٩٧٦م، طبعة بولاق ١٨٩٦م
ثعلب -

مجالس ثعلب، ت عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

البحاط
البيان والتبيين ، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م

البرجاني، الشريف -
التعريفات، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٣م

البرجاني، عبد القاهر
دلائل الإعجاز، ت محمد عبد المعصم محفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة

١٩٦٩م، وت محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨م

ابن الحروري
الشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الصباع، دار الفكر للطباعة
والشر

ابن جنّي
الخصائص، ت محمد علي الحجار، دار الكتب المصرية،
المحتسب، ت علي مجدي دافع، المجلس الأعلى للشور الإسلامية
١٣٨٦هـ

حداد، حنا
معجم شواهد الحق الشعرية، دار العلوم، الرياض ١٩٨٤م

حنّان، تمام
اللغة بين الوصفية والمعارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨م.
اللغة العربية معانها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م

ابن خالويه
عرب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مشهورات دار الحكمة، دمشق
الحقة في القراءات، ت عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت
١٩٧١م

ابن الحشاش
المرتجل، ت علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م

الرازي، فخر الدين
نهاية الإبحار في دراية الإعجاز، ت إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو
علي، دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٨٥م.

الرماني
معاني الحروف، ت عبد الفتاح شليبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣م

الزحاج
معاني القرآن وأعرانه - تحقيق عبد الحليل شليبي، المكتبة انصرية - بلبلاند
١٩٧٣م

الزجاجي :

الإيضاح في علل الحروف، ت مازن المبارك، دار النعائش، بيروت ١٩٧٣ .
حروف المعاني، ت د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل ط ١
١٩٨٤م

العلامات ت مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٩م
مجالس العلماء، ت عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢م

أبو زرعة :

حجة القراءات، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط ٣، ١٩٨٢م.

الزمخشري

الكشاف - مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٦٦م
المفصل، دار الجيل، بيروت ١٣٢٣ هـ

ابن السراج -

الأصول في الحروف، ت عبد الحسين القتلي، مطبعة النعمان بالجلف ١٩٧٣

الكاكي -

مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٣٧ م

سيويه :

الكتاب، طعة بولاق وطبعة عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٦٦، ١٩٧٥ م.

السيوطي

جمع الهوامع ت عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت
١٩٧٥م، وطبعة دار المعرفة - بيروت
الاقتراح ت محمد علي السنّ، القاهرة ١٩٧٦م، وتحقيق محمد قاسم
القاهرة ١٩٧٥م، وطبعة حلب
الأشباه والنظائير، ت طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية
١٩٧٥م

الشلوبين

التوطئة، ت يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة ١٩٧٣م

الصبيان

جاشية الصبيان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي،
القاهرة.

الصبيدي :

السحر الجديد، دار الفكر العربي / القاهرة.

طلب، عبد الحميد :

تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى

عبد الباقي، محمد فؤاد :

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر - بيروت

ابن عبد ربه :

العقد الفريد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٢م

أبو عبيدة :

مجار القرآن، ت محمد فؤاد سزكين، مكتبة الحانجي، دار الفكر ١٩٧٠م

ابن عصفور :

شرح الجمل - ت صاحب أبو جراح، مؤسسة الكتاب ، بغداد

١٩٨٠م المقرّب ، ت أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ، بغداد،

مطبعة العاني ١٩٧١م.

ابن عقيل .

شرح ابن عقيل ، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية

الكبرى، مصر، ١٩٦٤م

المكبري .

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، دار الكتب العلمية،

بيروت ١٩٧٩م

عمارة، إسماعيل

معجم الأدوات والصناعات في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة - تحت الطبع

عمارة، خليل

- بي نحو اللغة ونراكيبها، عالم المعرفة - جده ١٩٨٤ م

- رأي في بعض أخطاء التركيب لحمل في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر المحلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - عدد ٨ ، ١٩٨٢
- السبب المحتية بين عد القاهر الحرجاني وتشومسكي الأعلام عدد ٩
- النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي - المحلة العالمية للدراسات العربية والإسلامية - أمريكا - عدد ٣ .
- سر لكلام المطوق في اللغة العربية بين توصيف والمعرفة الأعلام
- سلسلة المعاجم في لسان العرب ، من مجلد ١ ، ٦ ، مؤسس الرسالة ، بحث الطبع

ابن فارس

الصاحبي في لغة اللغة ، تحقيق مصطفى شويحي ، بيروت ١٩٩٣ م

المرآة

معاني العرب ، ت محمد اسحاق ورمه ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م

الفصلي ، عبد الهادي

دراسات في لإعراب ، بهامة ، العودة ١٩٨٤ م

القروبي

الإصاح في علوم اللغاة ، طعة عيسى الحسيني - القاهرة

الكعراوي

لموفي في نحو الكوفي ، ت ، محمد بهجة لطار ، مطبوعات لمجمع العلمي العربي دمشق

المالقي

رصف لماني في شرح حروف معاني ، ت أحمد محمد نحرط ، مجمع اللغة العربية ، د ١٩٧٥ م

المبرد

المعصب ، ت محمد عبد حو عصمه - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٨ هـ

ابن معاهد

السعة في انقراءات ، ت شوقي هبيب ، دار المعارف مصر ١٩٧٢ م

المخزومي، مهدي :
في النحو العربي - نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، طبع في بيروت ١٩٦٤م.

المُرادي :
الجنى اللداني في حروف المعاني، ت. فخر الدين قباوة وغيره، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.

مصطفى، إبراهيم :
إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

ابن مضاء :
الرد على النحاة، ت. شوقي ضيف ١٩٤٧م، وت. محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٩م.

المطرزي :
المصباح في علم النحو، ت. عبد الحميد طنب، مكتبة الشباب، القاهرة.

ابن منظور :
لسان العرب.

التحلس :
إعراب القرآن، ت. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

الهروي، علي بن محمد النحوي :
الأزمية في علم الحروف، ت. عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧١م.

ابن هشام :
أوضح المسالك، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.
مفني اللبيب، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، وطبعة أخرى بتحقيق مازن المبارك - دار الفكر ط ٢.

ابن يعيش :
شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة.

الدوريات :
١ - البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية - داوود عبد مجلة الأبحاث/

كلية الآداب / الجامعة الأميركية ١٩٨٣.

٢- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية - د. خليل
عمارة ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - عدد ٨ ، مجلد ٢/١٩٨٢ م.

محتويات الكتاب

| | |
|----|---|
| ٣ | الإهداء |
| ٥ | تقديم (بقلم الأستاذ الدكتور سلمان العاني) |
| ١٥ | المقدمة |
| ١٩ | دليل الرموز الواردة في الكتاب |
| ٢١ | الباب الأول: منهج وصفي في التحليل اللغوي |
| ٢٣ | الخليل بن أحمد وعلل النحو |
| ٣٢ | فروق وتوضيح |
| ٤٩ | نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها |
| ٥٠ | الاعراب وظهور فكرة العامل |
| ٥٣ | تقسيم العوامل |
| ٥٤ | أ - العوامل اللفظية: |
| ٥٤ | الأفعال |
| ٥٧ | الأسماء |
| ٥٨ | الأحوال |
| ٦٠ | ب - العوامل المعنوية: |
| ٦٠ | رافع المبتدأ |
| ٦١ | رافع الفعل المضارع |
| ٦١ | عامل الصفة (عند الأخفش) |
| ٦١ | الصرف |
| ٦٣ | آراء العلماء في العامل |

